الثقة السياسية بين المواطن والحكومة دراسة اجتماعية ميدانية من وجهة نظر مختلف شرائح المجتمع العراقي

Trust between the citizen and the government A field social study from the point of view of different segments of Iraqi society

أ.د حمدان رمضان محمد الخالدي

د. سعد طلب عبد الحماد الجنابي

قسم علم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة الموصل- العراق

Professor Dr.. Hamdan Ramadan Mohamed Al-Khalidi

assistant teacher. Saad Talab Abdul Hammad Al-Janabi

Iraq / Mosul University / College of Arts / Department of Sociology

ملخص: استهدف البحث التعرف على طبيعة الثقة بين المواطن والحكومة العراقية، واستخدم الباحثان منهج المسح الاجتماعي لتحليل محاور البحث، وبلغتْ عينة البحث (300) فرداً ؛ لمعرفة وجهة نظرهم لنوع العلاقة بين المواطن والحكومة، واستخدمنا أداة الاستبيان لقياس مستوى ودرجة الرضى بين الطرفين، وتمَّ استخراج نتائج البحث عن طريق الحزمة الإحصائية الاجتماعية(spss)، وتوصل الباحثان لعدة استنتاجات منها: تعزيز مفهوم الثقة السياسية في الدولة يعدُّ أحد الأمور الأساسية والمهمة في استقرار المجتمع، ولعلَّ أهمَّ آليات بناء الثقة قيام النخبة الحاكمة بتلبية احتياجات ومطالب مواطنيها، وعندما تتلمسُ الواقع العراقي بدقة فإنك ستجد هناك أزمةَ ثقةٍ بين المواطن والحكومة، على الرغم من وجود برلمان منتخب إلَّا أنه لا يمثل الوجه الحقيقي للشعب؛ لأنه بعيد كلَّ البعد عن طموحات الشعب العراقي وهمومه ومتطلباته.

الكلمات المفتاحية: الثقة، المواطن، الحكومة، الثقة السياسية.

Abstract: The research aimed to identify the nature of trust between the citizen and the Iraqi government، and the two researchers used the social survey method to analyze the research axes، and the research sample reached (300) individuals to know their view of the type of relationship between the citizen and the government، and we used the questionnaire tool to measure the level and degree of satisfaction between the two parties. Extracting the results of the research through the social statistical package (spss)، and the researchers reached several conclusions،

including: Enhancing the concept of political confidence in the state is one of the basic and important things in the stability of society، the most important confidence-building mechanism is the ruling elite meeting the needs and demands of its citizens، and when you touch the Iraqi reality، you find There is a crisis of trust between the citizen and the government، and despite the existence of an elected parliament، it does not represent the true face of the people، because it is far from the aspirations، concerns and requirements of the Iraqi people.

Key words: trust، citizen، government، political trust.

المقدمة

يعدُّ مفهوم الثقة السياسية في الدولة أحد المفاهيم الأساسية المهمة فيها، لذا نرى عند اتساع الفجوة بين المواطنين والدولة ظهور أزمة الثقة السياسية بينهم، فضلاً عن اتساع دوائر عدم الثقة بين أفراد المجتمع، ويعدُّ قيام النخبة الحاكمة بتلبية احتياجات ومطالب مواطنيها من أهم آليات بناء الثقة، وأنَّ أغلب الحكومات تفتقدُ ثقةَ جماهيرها عندما تصبح أقلَّ فعالية في توصيل ما يريده المواطنون، ولذلك فإنَّ عدم الثقة بين المواطنين والحكومة تظهر عندما يدرك المواطن أنَّ أداء الحكومة غيرُ مقبول، ويكاد يكون مرفوضاً، لذا فإنَّ الأزمات إذا ما استمرت في أي بلد ما، فإنَّها تنهكه وتجعل منه بلداً ضعيفاً، وتعيدُه إلى الوراء، إذاً تعدُّ الثقة في أداء الحكومة مؤشراً أساسياً ومهماً لقياس رضا المواطنين تجاه السياسات الحكومية، وتقترن هذه الثقة باستجابة الحكومة لمطالب المواطنين، وتحقيق ما يخدمُ حاجاتِهم ومصالحَهم، والشعور بالمسؤولية تجاههم (يحي الزيدي،2020، ص1-3).

فضلاً عن ذلك فإنَّ مشكلة الأزمة تكمن في عدم الإيفاء بالوعود والعهود التي قطعتها المؤسسة السياسية على نفسها في حملاتها الانتخابية من برامجَ وشعاراتٍ، بتوفير الاحتياجات الخدمية الرئيسية التي يحتاجها المواطن، وهي الصحة والطرق والمواصلات والإسكان والتعليم والرغيف اليومي ، والمواطن يتطلع لتلك الوعود التي لم يتحقق الكثير منها، ممَّا يجعلهُ في أزمة ثقة حقيقة؛ كونهُ لا يستطيع انتظار حصول رؤية ايجابية مستقبلية طويلة؛ ولأنَّه بحاجة لرؤية قريبة جداً تحقق لهُ إشباع حاجاته ورغباته الضرورية (ناجي الغزي،2009، ص2)، وبناء على ذلك تمَّ تقسيم البحث على محاورَ عدة منها:

أولاً: الإطار العام للبحث.

1. إشكالية البحث.

إنَّ موضوع الثقة في الحكومة من الموضوعات المهمة للدراسة ، كما أنَّ تحديد أسسها وأبعادها الفكرية والأدبية من أجل الوقوف على ما يعرقل عمل الحكومة في المجتمع هو العنصر الرئيسي لبقاء ذلك المجتمع، وتكمن الثقة السياسية في العلاقة بين النظرية والتطبيق من جانب، والمساءلة والمرونة من جانب آخر، ويعدُّ قيام النخبة الحاكمة بتلبية احتياجات ومطالب مواطنيها من أهمِّ آليات بناء الثقة في الدولة، لذا تفقد الحكومة ثقة جماهيرها عندما تصبح أقلَّ فعالية في التوصل

إلى ما يريده المواطنون، ووفقاً لذلك فانعدم الثقة السياسية تظهر عندما يدرك الفرد أنَّ أداء الحكومة مرفوضٌ، وأنَّ موظفيها يخترقون المعايير المقبولة على نطاق واسع، وتعدُّ الثقة في أداء الحكومة مؤشراً أساسياً وهاماً لقياس رضا المواطنين تجاه السياسات الحكومية المتبعة، وتقترن هذه الثقة باستجابة الحكومة لمطالب المواطنين وبتحقيق ما يخدم حاجاتهم ومصالحهم، وعليه ومن هذه المنطلقات يمكن تحديد مشكلة البحث وتحديد مساراتها لمعالجة إشكالية البحث.

2. تساؤلات البحث.

يطرح البحث الحالي عدة تساؤلات للتحقق منها ولعلَّ أهمها:

هل فعلاً هناك أزمة ثقة بين المواطن والحكومة ؟ وهل عدم الثقة فيما بينهما لهُ انعكاساتها على المواطن؟ وما مستوى الثقة بين المواطن والحكومة؟ وما أثرها على المجتمع العراقي؟ وهل تؤدي الحكومة دورها الايجابي تجاه المواطنين؟ بمعنى ما مدى ثقة المواطن بالحكومة؟ وكيف يمكن تحديد وتقييم عمل الحكومة في الدولة؟ وما درجة التأثر والتأثير بين فعلي المواطن الحكومة؟ وهل هناك رؤية مستقبلية في استراتيجية الدولة لتعزيز الثقة بين المواطن والحكومة؟

3. أهمية البحث.

تتجلى أهمية هذا البحث في أهمية الموضوع نفسه من ناحية، ومن ناحية أخرى يعدُّ هذا البحث أول دراسة على حدِّ علم الباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي بشكل خاص ، أو في حقل علم الاجتماع بشكل عام في العراق والوطن العربي، مع ندرة دراسات الثقة السياسية من جانب الباحثينَ العرب؛ لما لهذه العلاقة من تأثير وأبعاد على مستوى الاستقرار السياسي ، وتحقيق برامج التنمية الشاملة ، ورفاهية المواطن ، وتحسين الوضع العام في المجتمع بطرق سليمة، وتجاوز كلّ الصراعات والتخندقات والفساد التي تعرقل حركة البناء والتقدم، وتعزيز السلم الأهلي والمجتمعي في البلاد.

4. أهداف البحث.

يسعى البحث لتحقيق عدة أهدف منها:

1- التعريف بمفهوم الثقة السياسية من منظور سوسيولوجي.

2- التعرف على الجوانب النظرية لأدبيات الثقة السياسية من منظور سوسيوسياسي.

3- تشخيص التحديات التي تواجه عدم ترسيخ الثقة السياسية بين المواطن والحكومة في المجتمع العراقي.

4- معرفة مستوى الثقة السياسية بين الموطن والحكومة وفقاً لمحاور البحث.

5- تحديد درجة الثقة السياسية في كلِّ محور من محاور البحث.

5. تحديد مفهوم الثقة السياسية.

أ- الثقة.

اختلف العلماء في تعريفهم وتحديدهم لمفهوم الثقة، فقد عرَّفها بعضُهم : بأنها جزء من النسيج الاجتماعي والمعرفي في أيِّ منظمة Kenneth Newton،2001 ،(pp201-214)، ويعرَّفها (حسن) : "بأنها أحدى أهم مكونات رأس المال الاجتماعي" (خالد حسن،2004،ص1)، وتُعدُّ الثقة "علاقة تفاعلية وبناءً تنظيمياً مُعقَّداً بين طرفين أو أكثر، حيث تنشأ من الحاجة الملحة للتفاعل مع أفراد المجتمع، وما تتطلبهُ هذه العلاقةُ من الاعتماد على الآخر لتحقيق هدف معين،

ولكي تنشأ هذه الثقة لا بد أنْ تكون العلاقة بين الطرفين خالية من القلق، وتعرَّف الثقة أيضاً : بأنَّها الوثوق والاعتماد على قدرة أو مشاركة شخص ما"(james P،2006،226-222).

ويتناول خبراء الاقتصاد مفهوم الثقة من خلال التركيز على درجة الثقة داخل العلاقات التجارية، وعلى أهمية توافرها بين الأطراف التجارية، في حين تناول علماء النفس الاجتماعي مفهوم الثقة بالتركيز على الأشخاص في إطار منظومة التفاعل الاجتماعي(ويكيبيديا، د. ت، ص1-2).

بينما تعرف الثقة في العلوم الاجتماعية بأنَّها:" ذلك السلوك المعياري والأخلاقي الذي يحدد التفاعلات بين شخصين أو أكثر، أحدهما حامل الثقة ، والآخر صاحب الثقة ، بحيث يستطيع الأول التمتع بقدر أكبر من حرية الحركة ودعم تأييد الطرف الثاني له في تبني أهداف الحركة والاختيار بين البدائل، وتحديد وسائل الأهداف من دون الرجوع الفوري لصاحب الثقة في التفصيلات (كاظم الحسن، 2009، ص2-3).

ويرى علماء السياسة الثقة من منظور العلاقة بين المواطن والحكومة، في إطار التركيز على مفهوم الثقة السياسية على اعتبار" أنَّها سمة مجتمعية وليست فردية، حيث يشارك الأفراد ويستفيدون من ثقافة الثقة Trusting Culture أو من المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي تعزز سلوك الثقة" (وفاء علي داود، 2014، ص10).

ويري(بوتنام)" أنَّ المواطنين الواثقين يكون لديهم تفاؤل بشأن المستقبل ، ويكونون أكثر احتمالاً للانضمام إلى الجمعيات الخيرية، وأن يتطوعوا بوقتهم لإسعاد الآخرين، والاهتمام بمشكلات المجتمع ، والاهتمام بالتصويت، وهم أكثر تسامحاً مع الأقليات الاجتماعية والسياسية، وأكثر قبولاً لاختلاف أنماط الحياة(f .fukuyama،1995،PP350-370).

ب - الثقة السياسية.

تعرَّف بعض الأدبيات الثقة السياسية بأنَّها:" التوجه العام للمواطنين نحو الحكومة، ويقوم هذا التوجه بناءً على التوقعات المعيارية للحكومة"(Mares J،2002،pp253-275).

وعلى الجانب المقابل يتم تعريف (عدم الثقة السياسية) بأنَّها: "التقييم السلبي للسياسات العامة من قبل المواطنين الذين يرون تناقضاً بين المأمول والواقع، حيث يثق المواطنون في الحكومةِ عندما يشعرون بأنَّها تعالج القضايا بكفاءة، ويفقدون الثقة فيها عندما يشعرون بأنَّها مسؤولة عن الاتجاهاتِ غير المرغوب فيها، وإنَّ حالة نقص الثقة السياسية النفسية أو العقلانية يؤدي إلى انعدام الثقة في المؤسسات السياسية المختلفة، وفي نهاية المطاف تتحول إلى انعدام الثقة في النظام السياسي ككل" (S.Feldman،1983،p.p54-55).

وفي هذا الإطار عرَّف(جاك سيتري Jack Citrine) انعدام الثقة بأنَّه حالة من العداء تجاه القادة السياسيين والاجتماعيين ومؤسسات الحكم والنظام (Jack Citrin،1974،p979) ، التي تعبر عن " حالة من سخط الرأي العام تجاه النظام بسبب فشل الحكومة في " تلبية احتياجات " أو" تلبية توقعات " المواطنين ، الأمر الذي يؤدي إلى تآكُل الشرعية السياسية، كما أوضحتْ بعض الأدبيات أنَّ غياب الثقة السياسية بين أعضاء العمل السياسي مؤشر على تشبع النخبة الحاكمة بثقافة الاصطفاء السياسي، ونفي الآخر وتهميشه واستبعاده" (محمد حسن الظاهري، 2008، ص7-8).

وتوجد مقاربة لمفهوم الثقة السياسية وفقاً لنظرية العقد الاجتماعي، فهي تمثل: " ظاهرة اجتماعية بدورها المركزي في تجسير الهوّة بين الحاكم والمحكوم، حيث بناء شرعية النظام السياسي، من خلال التزام الحاكم بعدالة توزيع القيم السلطويّة من ناحية، والأخذ بأسباب المشاركة الكاملة بين طرفي العقد الاجتماعي، والمتمثلين في السلطة والمواطن من ناحية أخرى".

وقد عرّفت (الأمم المتحدة) " الثقة السياسية " في إعلان (فيينا) بشأن بناء الثقة في الحكومة عام 2007م بأنَّها تعبر عن " وجود توافق في الآراء فيما بين أفراد المجتمع حول القيم والأولويات والاختلافات المشتركة، وعلى القبول الضمني للمجتمع الذي يعيشون فيه، كما تشير أيضاً إلى توقعات المواطنين لنمط الحكومة التي ينبغي أن تكونَ عليه، وكيف ينبغي للحكومة أن تعملَ وتتفاعلَ مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية " (عمرو صبحي،2019).

وفي ذلك الشأن تشير(د. رشا سيروب، ص2-3)، في دراسة لها بأنَّ الثقة السياسية هي :" تحكيم وتقييم شامل وعام من قبل المواطنين، لمدى تجاوب الحكومة بمؤسساتها وممثليها من الوزراء ومعاونيهم والمديرين العامين وشاغلي المناصب السياسية، وما يقومون به بالشكل الصحيح والأمثل حتى في ظل غياب الرقابة المستمرة " (رشا سيروب،2017، ص3) .

أمَّا تعريفنا للثقة السياسية في مجال هذا البحث فإنَّ الثقة تعني : الاتفاق في الآراء بين أفراد المجتمع والحكومة التي ينبغي أن يكون عليها أداء التعامل والتفاعل بين مؤسسات الدولة والمواطنين، وفقاً لشبكة العلاقات التفاعلية فيما بينهم، وتلبية احتياجاتهم بحيث تؤدي إلى زيادة مستوى المشاركة والاندماج وتهيئة الظروف اللازمة للتكامل السياسي، والتحول الديمقراطي ، والاستقرار المجتمعي.

ثانياً: نماذج من الجهود المعرفية السابقة.

1- دراسة (وفاء علي داود،2014)" الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات" : تناولتِ الدراسة بيان العلاقة بين المواطن والحكومة في مصر ، والتعرف على درجة الثقة بين الطرفين، وتقييم هذه العلاقة من خلال رصد وتحليل برامج وإنجازات الحكومة المصرية ، وقياس درجة رضا المواطن حول ذلك، واعتمدتِ الباحثة على منهجين في الاقترابين لتحليل دراستها هما: اقتراب تحليل النظم " لديفيد ايستون" ، والآخر: المنهج المؤسسي الجديد ، واستخدمتْ أداة تحليل المضمون والاستبيان لتحليل محاور الدراسة التي طبقها على (200) فردٍ في جامعة القاهرة، وتوصلتِ الدراسة إلى عدة استنتاجات منها: نحو ٧٨% من المبحوثين أكدوا وجود أزمة ثقة سياسية بين المواطن والحكومة المصرية، كما ظهرتْ مؤشرات على تدني الثقة السياسية في أفراد النخبة الوزارية ممثلة في رئيس الوزراء ووزراء المجموعات الاقتصادية والخدمية والسيادية، وضعف مستوى الثقة السياسية في السياسات العامة ذات الصلة بالشؤون الداخلية حيث أشار أغلب المبحوثين إلى سوء هذه السياسات، وفشل الحكومة في ترشيد الإنفاق العام، وفي تحقيق الإصلاح الضريبي والجمركي، وفي تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات، وفشل الحكومة في تحقيق اللامركزية، وما تعهدتْ به من مشاريع ومحاربة كافة أشكال الفساد وتحسين مستوى المعيشة لكافة المواطنين.

2- دراسة (صدفة محمد محمود،2009)"العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة" : استهدفتِ الدراسة مدى معرفة ارتباط الثقة بشرعية النظام

السياسي وتأييده من قبل المواطنين، وتُعدُّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية ، إذ توصلتْ إلى عدة استنتاجات منها: وجود اختلاف بين الثقة السياسية من خلال آراء المواطنين تجاه مخرجات الحكومة، وتقييم أداء المؤسسات الحكومية التي تُعدُّ من العوامل المحددة لمستوى الثقة بين المواطن والحكومة، وأكدت بأنَّ الأوضاع الاقتصادية تلعب دوراً جوهرياً في تحديد مستوى الثقة بينهما، ووجود علاقة طردية بين تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطن وارتفاع ثقته في الحكومة والعكس صحيح.

3- **دراسة (Christine Springer،2007)" أخذ الوقت الكافي لإعادة بناء الثقة في الحكومة"**: حثَّتْ هذه الدراسة على ضرورة إيجاد السياسات المرنة التي تتبناها الحكومة ؛ لإعادة الثقة داخل المؤسسات السياسية من خلال تمكين المواطنين، وتحديد الاستراتيجية والأولويات بصورة واضحة، وتوصلتِ الدراسة إلى استنتاجات عديدة منها: أنَّ الطاقة والمال يعتبر كلٌّ منهما مبدأً أساسياً لتعزيز الثقة، فضلاً عن تكريس المواطنة والمسؤولية الاجتماعية للحكومة، وأشارتِ الدراسة إلى أنَّه يمكن المحافظة على الثقة من خلال التعلم من الأخطاء واتخاذ القرارات الحاسمة، والعمل على تصحيح الأخطاء، والتركيز على تحقيق النتائج إلى جانب تمديد الثقة للمجتمعات المحلية والمنظمات .

4- دراسة (علي مرزوك الجنابي،2019)"ازمة الثقة السياسية" : تناولتِ الدراسة بعضاً من أطروحات المفكر العراقي الراحل (علي الوردي) حول المشكلات التي تتعرض الدولة العراقية التي تتمثل في انعدام الثقة السياسية بين المواطن والحكومة، واقترح أنْ توجه الحكومة العراقية بإصلاح العلاقة بين الحكومة والشعب، وتوصلتِ الدراسة إلى أنَّ الثقة السياسية إحدى أبرز التحديات التي تواجهها الأحزاب والنظام السياسي العراقي المعاصر".

5- دراسة (عمرو صبحي،2019) "مضمون الثقة السياسية في الربيع العربي المتاني" : وهي دراسة نظرية تناولتْ طبيعة تآكل الثقة السياسية ومن ثَمَّ انعدامها ، وهي واحدة من أهم أسباب اندلاع الاحتجاجات السياسية في بعض البلدان العربية على سبيل المثال لا الحصر: الجزائر، والسودان، ومصر، وسوريا، واليمن، وتونس، وليبيا، والعراق ...إلخ ، والتي عادةً ما تؤول نتائجها بثورات عربية، وتشير الدراسة أيضاً إلى عوامل الثقة السياسية، فضلاً عن عوامل تآكل الثقة السياسية، وضعف عوامل بناءها في الأنظمة العربية الحاكمة، وتناولتِ الدراسة آليات ترسيخ النظام السياسي وشرعيته من خلال بناء الثقة بين المواطن والحكومة، وتوصل الباحث إلى عدة استنتاجات منها: شهدتْ ثورات ما يسمى (الربيع العربي) الأولى مواجهات مسلحة ومباشرة مع الجيش، وكان من أهم عوامل اندلاعها هو فقدان الثقة الشعبية في سياسات حكومات البلدان العربية، واتساع الفجوة بين الدولة ومواطنيها.

ثالثاً: مدخل نظري لتحليل سوسيولوجية الثقة السياسية في المجتمع.

أولاً: ماهيَّة الثقة السياسية.

يُعد مفهوم " الثقة السياسية أحد المفاهيم المهمة في ظل ما تشهده الدولة من أزمات واتساع فجوة عدم الثقة السياسية بينها وبين المواطنين، فضلاً عن اتساع دوائر عدم الثقة بين أفراد المجتمع، إنَّ الثقة السياسية تعتمد على تقييم المواطنين لمدى التزام السلطات والمؤسسات السياسية بتنفيذ ما وعدتْ به وفقاً لتوقعاتها المعيارية، كما أنَّها تعبير عن مشاعر المواطنين حول سياسات

معينة، وتعد الثقة السياسية انعكاساً لأداء الحكومة أو أداء السلطة من ناحية أخرى ، وتعبر الثقة عن رأي المواطن تجاه الجوانب المختلفة لأداء الحكومة، فالثقة السياسية نتاج لأداء الحكم ويمكن قياسها من خلال رصد درجة رضا المواطن تجاه سياسات المؤسسات السياسية خاصة الحكومية" (Caroline J،2006،pp354-369)؛ لذا أصبح لزاماً التطرق إلى مفهوم وأبعاد الثقة السياسية، وغيرها من المفاهيم ذات الصلة، التي تدور في إطار موضوع الثقة السياسية بين المواطن والحكومة، والتعرف على أسباب انخفاض درجة الثقة السياسية، وكيفية بنائها.

1- عوامل الثقة السياسية.

ترتكز الثقة السياسية على خمسة عوامل مهمة هي: العامل الاقتصادي: المتمثل في أداء الحكومة اقتصادياً، ودلالات النمو الاقتصادي ، والعامل السياسي: الذي يبرز في تقييم سياسات الحكومة العامة، والاصلاح السياسي، والعامل الاجتماعي: "من حيث الإسهام في منح منظمات المجتمع المدني الحرية الكافية، ممَّا يؤدي لترسيخ دورها وتعدد أنشطتها ودورها التكميلي، عمَّا تعجز عنه مؤسسات الدولة الرسمية" (داود، مصدر سابق: ص30)، والعامل المعرفي: ويقصد به استنباط الحكومة قرارتها بناءً على تقييم معرفي، ودراسات حالة عن المواطنين، وأخيراً العامل القيمي: "وهو من أبرز عوامل الثقة السياسية، فالعرف يسود في بعض المجتمعات على القانون، والموروثات الثقافية يظل لها الأثر الأعمق، فالحفاظ على القيم والمُثل العليا في المجتمعِ أمر ضروري" (عمرو صبحي،2019،ص2).

2- مقومات الثقة السياسية.

يمكن الإشارة إلى أهم "مقومات الثقة السياسية في المجتمع بشكلٍ عام على النحو الآتي: الثقة السياسية هي العنصر الحاسم في عملية الحكم الديمقراطي ، ومشروعية الديمقراطية النيابية التي تعتمد على المواقف السياسية للمواطنين تجاه المؤسسات العامة والنخبة السياسية في النظام السياسي للدولة"(Pedro J،2003،p231)، وتعد الثقة السياسية انعكاسا لأداء السلطة التشريعية (البرلمان-والرئيس)، ومدى حسن إدارة الاقتصاد القومي ومكافحة الجريمة(luke Keele ،2007،pp241-254). "وإنَّ الثقة في الحكومة تشجع على الامتثال للقوانين واللوائح، وتسهم في إضفاء الشرعية على الحكومة، وتعد الثقة بمثابة التصورات الإيجابية تجاه النتائج النهائية للعملية الانتخابية ومخرجات النظام السياسي، وهي أساس الاعتقاد بأنَّ الحكومة هي التي تهتم بالمواطنين، وتوفر احتياجاتهم، وإشباع رغباتهم، وتنفيذ توقعاتهم" (Caroline J, 2006, p3-6) ، وفي المقابل يقلل انعدام الثقة من شرعية الحكومة وهيبتها ، كما أنَّ عدم الثقة يدعو إلى القلق بشأن تطبيق مبادئ الديمقراطية.

3- **عوامل بناء الثقة:**

يرسّخ النظام السياسي شرعيته من خلال بناء الثقة بين المواطن والحكومة من خلال عدة عوامل، أهمها: يتم بناء الثقة من خلال الشفافية والمصداقية ومشاركة الأفراد في تنفيذ وتقييم السياسات العامة ، وكذلك المساواة، واللامركزية والحكم المحلي، بالإضافة للمشاركة الشعبية، وتفعيل الحراك السياسي ، والاستقرار السياسي، ومعالجة الانفصالات المجتمعية، وكفاءة الخدمات وجودتها، وكفاءة والإدارة في مواجهة الأزمات، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، والالتزام بتنفيذ التعهدات، والتصدي للفساد واجتثاث جذوره، بالإضافة للمحاسبة العلنية، والدور

الحر للإعلام في عرضه لمشكلات المجتمع الحقيقية وعرضها على المسؤولين(صبحي، 2010، ص3) ، بالإضافة لذلك فإنَّ القيم السياسية تلعب دوراً هاماً في التأثير على درجة الثقة السياسية، حيث يقوم المواطنون بدعم النظام السياسي لاعتقادهم بأنَّ ذلك النظام متوافق مع قيمهم السياسية (Achim And Steffen،2005،p.145).

وتشكل تفضيلات المواطنين حول النظم السياسية التأثير على درجة الثقة السياسية في المجتمع (Almond،G.A.، 1980،pp.1-36)، وتزاد الثقة بتزايد فعالية وقوة نتاج المجتمع المدني الذي يمتد إلى المؤسسات السياسية في الدولة (Dora Gyorffy،2006،pp239-259)، وتتوقف الثقة على إدراك المخاطر، والتحيزات الثقافية والمواقف السياسية للمسؤولين ، إلى جانب توافر المعرفة حيث توجد علاقة تبادلية بين الثقة والمعرفة(Susanna Horing ،2003،pp.20-22)، وإنَّ زيادة تركيز الحكومة على توجيه الاقتصاد يعدُّ من أهم آليات تعزيز الثقة السياسية فيها (Anke Goroskop،2008، pp.1-9).

4- عوامل تآكل الثقة السياسية:

تكمن أهم عوامل تآكل الثقة السياسة، "في اتساع الفجوة بين الدولة ومواطنيها، حيث عرّف "جاك سيترين Jack Citrenk " انعدام الثقة: بأنَّها "حالة من العداء تجاه القيادة السياسة والاجتماعية ومؤسسات الحكم والنظام، وهناك عدة عوامل لتآكل الثقة السياسة بين المواطن والدولة، أهمها: انعدام المساءلة داخل الحكومة، وضعف قدرات الحكومة في مواجهة المشكلات، وبطء استجابتها، وندرة الكفاءات فيها" (Cook،K.S،2001،p.41) ، وحجب المعلومات والبيانات عن المواطنين يؤدي لأزمة ثقة بين المواطن والدولة، والفساد السياسي، وضمور العدالة الاجتماعية، وغياب الاستراتيجية السياسة والاقتصادية، وعدم مراعاة الأولويات (صبحي، 2010، ص3)، والفوضى الحزبية والصراعات السياسية بين الكتل والأحزاب والتيارات التي تشارك في العملية السياسية، وضعف السلطة التشريعية أمام السلطة التنفيذية الأمر الذي يجعل البرلمان لا يمثل الوجه الحقيقي للشعب، وعدم قيام الحكومة بتحقيق وتنفيذ احتياجات المواطنين، وعدم استقلال القضاء، وزيادة الأجهزة الأمنية والبوليسية، وغياب الثقة الاجتماعية في المجتمع (المنظمة العربية للتنمية الإدارية،1990، ص50).

5- مؤشرات الثقة السياسية.

تتضمن الثقة السياسية في المجتمع بشكل عام في عدة مؤشرات منها: أنَّ الثقة في الحكومة هي العنصر الرئيسي لبقاء المجتمع(james, 2006, p132) وقيام النخبة الحاكمة بتلبية احتياجات ومطاليب مواطنيها من أهم آليات بناء تلك الثقة، وتفقد الحكومة ثقة جماهيرها عندما تصبح أقلَّ فعالية في توصيل ما يريده الناس (وفاء علي داود،2014)، وتعد الثقة لأداء الحكومة مؤشراً اساسياً وهاماً لقياس مدى رضا المواطنين من عدمه تجاه السياسات الحكومية المتبعة (Arthur.H.Miller،1974، pp.951-972)، وأنَّ الثقة في الحكومة أكثر أهمية من العلاقات الحزبية أو الأيديولوجية لدعم السياسات الحكومية (Hetherington،2005،pp.791-795)، وكذلك ينظر البعض إلى الثقة السياسية على أنَّها الثقة المغلقة، وتعد الثقة السياسية ذلك الجانب المضيء الذي يوجد بين الأفراد والمؤسسات السياسية (M.E. Warren،2006،pp.74-160)، وتعتمد شرعية النظم الديمقراطية على مدى ثقة الناخبين في أنَّ الحكومة تلتزم بتنفيذ القواعد

والتعهدات التي التزمت بها بالإضافة لفاعلية ما تتخذه الحكومة (D. A Easton،1975،pp.453-547)، والثقة السياسية لا تنشأ ولا تأتي في فراغ، والثقة الاجتماعية هي ثقة المواطنين في بعضهم البعض كأعضاء في الوحدة الاجتماعية التي لا تنفصل عن مفهوم الثقة السياسية (Golnn .W،2001،106).

6- مستويات الثقة.

بخصوص مستويات الثقة فقد لاحظنا " تعددها وتنوعها حسب توجهات وتصنيفات الباحثين، فهناك الثقة الشخصية الذاتية ، والثقة المجتمعية أو الاجتماعية والثقة السياسية ، وغيرها من المستويات"(Alfonso J،2000)، وفي هذا نحن نتفق مع التوجه الذي يشير إلى وجود مستويات للثقة السياسية والتي منها:

المستوى الأول: ثقة المواطن في المواطنين المحيطين به، حيث تتعمق درجة الثقة من خلال التواصل بينهم.

المستوى الثاني: "ثقة المواطنين في النخبة، التي تتركز في ثقة المواطن في الحكومة من خلال تقييم المواطن لأداء حكومته وتتأثر درجة الثقة بقدرة الحكومة على تنفيذ ما تعهدت به، بالإضافة إلى ثقة النخب السياسية في النخب الأخرى، وثقة النخب السياسية في المواطنين"(Paul Andrew،2010،pp84-98).

المستوى الثالث: المستوى المؤسسي للثقة السياسية، الذي يتمثل في ثقة المواطن تجاه المؤسسات السياسية.

المستوى الرابع: "المستوى السياسي، الذي يعبر عن المستوى التكميلي لمستوى ثقة المواطن في النخبة، والذي يتمثل في مستوى ثقة المواطن في سياسات النخبة" (وفاء علي داود، 2011، ص31-34).

ثانياً: مداخل قياس الثقة السياسية.

1- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال تقييم الأداء الاقتصادي والسياسي للحكومة:

" ركز هذا المدخل على رصد وقياس درجة الثقة السياسية من خلال تقييم الأداء الاقتصادي للحكومة والظروف الاقتصادية المحيطة، ومن أشهر مفكري هذا المدخل ويليام ميشيل William Mishler ، وريتشارد روز Richard Rose (William،) ، وتتفق ماري آن Mary Ann Feldheim مع هذا المدخل ، حيث اقترحت عدة مناهج لقياس الثقة السياسية ، ولعل أهمها هي: المنهج الاقتصادي، الذي يقيس درجة الثقة السياسية من خلال تقييم الأداء الاقتصادي للحكومة، والمنهج الأخلاقي أو المعياري الذي يقوم برصد وقياس الأخلاقيات والمبادئ التي تلتزم بها الحكومة في أداء وظائفها وواجباتها تجاه المواطنين" (Mary Ann،2007،pp249-270).

2- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد تفضيلات المواطنين:

" أكدت بعض الأدبيات على تفضيلات المواطنين citizens preferences باعتبارها أحد محددات الثقة السياسية، حيث إنَّ التطابق بين توقعات وتفضيلات المواطن يؤدي إلى دعم وتأييد الثقة السياسية، في حين أنَّ التناقض بين تلك التوقعات والتفضيلات يؤدي إلى انخفاض مستوى الدعم والتأييد، وبالتالي انخفاض مستوى الثقة، كما أكد دانيال مكاليستر Daniel J. Mcallister

على أنَّ الثقة السياسية تنشأ لدى المواطنين عندما تقوم الحكومة بالعمل على تحقيق نتائج السياسات بشكلٍ يتفق مع توقعات وتفضيلات المواطنين" (وفاء علي داود، 2011، ص91-92).

3- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة الاستقرار السياسي:

" تشير بعض البحوث والدراسات الحديثة إلى ارتباط مفهوم الثقة السياسية بمسألة الاستقرار السياسي، حيث ينتشر الاستقرار مع رضا المواطن عن النظام السياسي في الدولة، وبدون الاستقرار يكون هناك تهديد لمستقبل المجتمع" (Daniel j،2006،pp2-7)، "وتعد الثقة السياسية البُعد الأساسي لعملية انتشار الدعم السياسي، وتتمثل مؤشرات الاستقرار السياسي في: نمط انتقال السلطة في الدولة، وشرعية النظام السياسي، وقوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة، ومحدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية، والاستقرار البرلماني، والديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية، وغياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات، والوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية، ونجاح السياسات الاقتصادية للنظام"(J.R.Hibbing،2001،pp145-153).

4- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة المشاركة السياسية:

" يعد رصد درجة ومستوى منظومة التفاعلات بين المواطن والنظام السياسي مؤشراً لتحديد درجة الثقة السياسية المتبادلة بين المواطن والحكومة، إذ يعتبر ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمواطن وانخراطه في العملية السياسية وصنع السياسات العامة، مؤشراً على ارتفاع درجة الثقة السياسية والعكس صحيح، ومن أبرز مفكري هذا المدخل كارولين تولبرت Caroline J. Tolbert ، وكارين ماسبرجر Karen. Mossberger ، وتتفق أفكار كل من شوهو وانج Xiao Hu Wang ، ومونتجمري واط Montgomer Wart، مع مدخل المشاركة السياسية لقياس الثقة السياسية" (وفاء علي داود، 2011،ص95) .

5- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد درجة المساءلة الحكومية والشفافية:

في هذا المدخل" أكد عليه كارولين تولبرت Caroline Tolbert في أنَّ مشاركة المواطنين والحوار العام، وتفعيل مبدأ المساءلة الحكومية، والشفافية، والاستجابة هي أحد أهم مؤشرات قياس درجة الثقة في الحكومة" (Caroline،2006،pp354-369)، التي تتم من خلال " تحسين الاتصال والتفاعل مع المواطنين، وإتاحة المعلومات وتلبية احتياجات المواطنين، إلى جانب الشفافية والمساءلة من خلال نشر المعلومات، بالإضافة إلى الإتاحة المعلوماتية، أي توفير المعلومات والخدمات للمواطنين وتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات، فضلاً عن الكفاءة والفعالية، وفي هذا الإطار أشار جونج هوكيم "Jong-Ho Kim" إلى أنَّ هناك خمسة معايير أو مؤشرات رئيسية لقياس الثقة السياسية، والتي تتمثل في قياس درجة الشفافية ، والمشاركة الشعبية، إلى جانب كفاءة الخدمات التي تقدمها الحكومة، ومدى جديتها في محاربة الفساد، واعتبارها دورة متكاملة لبناء الثقة السياسية" (Jong-HoKim،2006،p7).

6- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال دراسة السلوك الانتخابي:

يعتمد هذا المدخل على" مقارنة السلوك الانتخابي في الفترة الماضية والحالية والمستقبلية، حيث يؤكد على وجود علاقة إيجابية بين الثقة السياسية ومستقبل السلوك الانتخابي عاداً إياها عملية تبادل تعكس درجة التجاوب والسيطرة بين الحكومة والمواطنين وتأثير تصويت الثقة السياسية

في الماضي، ومواقفهم تجاه الإطار المؤسسي، كما تؤثر نية التصويت على الثقة السياسية، وتعكس هذه العملية تقييم المواطنين لدرجة رضاهم عن الحكومة السابقة بأثر رجعي، ويتضح ذلك في نموذج بيدرو كامويس Pedro J. Cames، حيث أشار إلى تأثير التصويت القديم على درجة الثقة السياسية ونية التصويت في المستقبل" (pedro J،2003،PP1-12).

7- مدخل قياس الثقة السياسية من خلال رصد مستوي أداء معدلات النظام السياسي:

في هذا الإطار" أشار مارك ج. هيثرنجتون "Marc J. Hetherington" إلى المحددات والمؤشرات الخاصة بالثقة السياسية، والتي أوضحها من خلال النموذج الذي وضعه لتوضيح معدلات النظام التي تؤدي إلى الثقة السياسية، حيث أوضح أنَّ هناك عدداً من المؤشرات الأساسية التي يتم من خلالها قياس درجة الثقة السياسية، وتتمثل هذه المؤشرات في: رصد ما تشير إليه وسائل الإعلام المختلفة، الذي يعد انعكاساً لسياسات الحكومة، ورصد وتقييم مواقف السلطة التشريعية (البرلمان) تجاه السياسات الحكومية، والنمو الاقتصادي، وتصورات المواطنين تجاه قدرة وفعالية الحكومة على حل المشكلات ومواجهة الأزمات، وحرية تداول وإتاحة المعلومات الإيجابية والسلبية، وتصورات المواطن تجاه الرئاسة، ومستوى المشاركة السياسية من جانب المواطنين" (Mare J،1998،PP791-808).

ثالثاً: أسباب انعدام الثقة بين المواطن والحكومة في المجتمع العراقي.

نتيجة للعديد من الأزمات والتحديات التي ظهرت على الساحة العالمية والمحلية، ظهرت وتعمقت العديد من المستجدات على الساحة السياسية العراقية كظاهرة الاضرابات والاعتصامات والتظاهرات والاشتباكات.. وغيرها من المظاهر التي أشار لها بعض الباحثين على أنَّها تمثل حالة من ضعف الثقة السياسية في الحكومة، ولا يتوقف الأمر فقط عند مستوى العلاقات الهرمية، بل يتعداها إلى مستوى الجماعات حيث يفقد الأفراد ثقتهم في الانضمام للمؤسسات والنقابات الرسمية من ناحية، ومنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى، وانطلاقاً من ضعف الثقة في هذه المؤسسات المدنية من جانب، وشبهة ارتباطها بالعمل السياسي من جانب آخر، وقد أوضح هؤلاء الباحثون أنَّ ضعف الثقة السياسية يظهر في ممارسات العمل السياسي، وأنَّ معظم الأفراد لا يثقون في تنظيماتهم السياسية الرسمية، كما لا يثقون في المؤسسات السياسية المعارضة، بالإضافة إلى عدم ثقتهم في حكوماتهم وتصريحات المسؤولين.

وانطلاقا من هذه الآراء وفي ظل التطورات الراهنة وتعدد الاحتياجات ومحدودية الامكانيات، إلى جانب تفعيل حركات الاصلاح السياسي والاقتصادي، فضلا عن الانفتاح العالمي واختراق الثقافات استجدت العديد من الظواهر والموضوعات الجدلية لاسيما جدلية الثقة السياسية والشرعية بين الحاكم والمحكوم، على ذلك بدأتْ بعض الدول والحكومات تُراجع نفسها، وتقيم أدائها لمواجهة هذا التحدي من أجل تعميق الثقة بينها وبين مواطنيها ، وإزالة الفجوة بينهما، وانطلاقاً من ذلك سوف نتناول أهمَّ أسباب انعدام الثقة بين المواطن والحكومة في مجتمعنا العراقي، وعلى النحو الآتي:

1-أسباب تاريخية.

تعود إلى ما قبل تأسيس الدولة العراقية الحديثة أي: "إلى فترة الاحتلالات الصفوية والعثمانية والبريطانية، وما خلفته من أزمة ثقة عالية بين المحتل الطامع بثروات الوطن وبين المواطن الفقير الذي يتطلع الى الاستقلال والاستقرار والتمتع بثرواته الطبيعية، وبعد ذلك جاءت سلطة العائلة المالكة التي نصبتْ نفسها على عرش العراق بغير إرادة الشعب، وملكت العراق وأهله، وتنعمت بثرواته بصورة كبيرة ، وما صاحبها من مؤامرات وانقلابات عسكرية وتحولات سياسية تركتْ آثاراً اجتماعية واقتصادية وثقافية سيئة، وبعد كل تلك الأحداث جاء نظام دكتاتوري اغتصب السلطة وحكم العراق وشعبه لأكثر من (40 عاماً)، وكان النظام الدكتاتوري أشد وطأة على الناس حيث لم يكن مسؤولاً وقتها عن احتياجات الشعب ورغباته ولم يشعر بهموم الناس، بل كان همه هو البقاء في السلطة" (ناجي الغزي ،2009، ص3).

2 -الاحتلال الأمريكي.

نمتْ واتسعتْ " أزمة الثقة بتسارع بين مكونات المجتمع، بفعل الاحتلال والحكومات التي نصبها وأقامها على أسس طائفية وعرقية وفئوية، ممَّا أدى إلى صنع منظومة التفكك الوطني الفاعلة بمقاييس الطائفية السياسية والعرقية القومية العلنية والمبطنة، أي أشد النماذج تخريباً للفكرة الوطنية ومرجعيات التعايش السلمي المشترك لمكونات المجتمع العراقي، التي باتتِ اليوم تلمس لمس اليد صور الفرز الطائفي القومي والفئوي، فأصبح من يسود في المجتمعِ ضعيفاً هزيلاً لا يفكر إلا في مصالحهِ الشخصية الضيقة، ولا يقدم على اتخاذ أي خطوات أو قرارات من شأنها رفع مستوى الناس، وهي حقيقة مرة التي لا بد أن نعرفها جيداً، ويمكن أن نلمسها في كثير من نواحي الحياة، التي تشهد أحداثاً متسارعة، فالمشكلات المتفاقمة الأمنية منها والاقتصادية والسياسية وغيرها، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية بشؤون البلد وحياته المتمثلة بالاحتلال الأمريكي ودول الجوار، أدت إلى ظهور ما لم يكن معروفاً من تقاليد وعادات سيئة داخل الحياة العامة والخاصة للعراقيين" (وكالة يقين، 2007، ص4).

3- التغيير السياسي بعد2000.

" في خضم التطورات الجديدة والتحول الديمقراطي في العراق هناك أسباب آنية واقعة في الشارع السياسي، نراها من خلال معاناة الناس وهمومهم اليومية، في خدماتهم ومتطلباتهم وغذائهم، وإنَّ أهم أسباب اتساع الهوة بين الطبقة السياسية العراقية والمواطنين يعود إلى تلكؤ المسؤولين في تنفيذ الوعود التي يقطعونها للمواطنين في مجال تحسين الخدمات الأساسية وقضايا حياتية أخرى"(حسين العامل، 2011، ص3)"، كما أنَّ تعدد مطالب المواطنين التي لم تجد طريقها للحل وكثرة الوعود المزيفة للمسؤولين في هذا المجال هو ما خلق أزمة ثقة بين المواطن والمسؤول، لذا تعود أزمة الثقة بين المواطن والحكومة إلى الوعود الوردية التي تعطيها الحكومة للمواطنين والتي أثبتتِ الأيام أنَّ الكثير منها لا أساس لها من الصحة ، ولا محل لها من الواقع، فهي مجرد كلمات وشعارات رنانة لا تسمن ولا تغني من جوع " (ناجي الغزي ،2009، ص2).

وفضلاً عن ذلك " فإنَّ العملية السياسية في العراق الجديد خلفتْ للمواطن محاصصة حزبية تركت تداعيات كبيرة على الحياة السياسية والإدارية والخدمية، فالتعثر الحاصل في الخدمات العامة هو تعبير عن الإدارة السيئة والترهل لأغلب مؤسسات الدولة الإدارية والخدمية، وذلك يعود إلى عدم توفر الخبرة والمهنية الكافية لإدارة مفاصل الدولة، وكذلك ضعف الرقابة والمتابعة

لأداء عمل تلك المؤسسات، إضافة إلى وجود الفساد الإداري والمالي بشكلٍ كبير وواضح بين صفوف تلك المؤسسات والعاملين فيها، والذي نخر جسد الدولة، وشوَّه صورتها وأفرغ الدولة من هيبتها وشكلها بين الدول، تلك السلوكيات والإخفاقات السيئة جعلت البلاد والعباد في أزمة ثقة حقيقة مع الحكومة ومؤسسات الدولة.

4- عدم الاستقرار السياسي والأمني.

لو تتبعنا الواقع العراقي للاحظنا " أنَّه لم يعرف الاستقرار منذ دخول القوات الأميركية إلى العراق في ١٠ نيسان 2003، كما أنَّ الاستئثار بالسلطة والسعي للهيمنة على الآخر وغياب التوافق الوطني، هو من أفضى إلى عدم الاستقرار في المجتمع العراقي، إنَّ المسعى الحقيقي للتوافق الوطني على صعيد إدارة الدولة العراقية قد يهيئ للساحة العراقية إيجاد نقلة نوعية في الملف السياسي والملف الأمني، والسعي إلى تحقيق حياة سياسية مستقرة، غير أنَّ هذا الأمر يواجهه تحديات عديدة أهمها: أنَّ الأحزاب الحاكمة والمليشيات في العراق وبرامج بعض أطرافها مرتبطة بأجندة خارجية دولية أو إقليمية، وهي بالضرورة تعمل خلاف هذا السيناريو التوافقي الوطني، من خلال الاستهداف السياسي واستخدام العنف السياسي، والاستخدام الفعلي للقوة المادية والسلطة التنفيذية، وتسخير المؤسسة الأمنية والقضائية لإلحاق الضرر والأذى الكبير بالمنافسين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية" (مركز العراق الجديد، 2018، ص1-3)، كلُّ هذه العوامل أدت إلى زعزعة الثقة بين المواطن الحكومة، وأصبح المواطن العراقي لا يثق بالدولة.

فضلاً عن ذلك " فالعنف قد يكون رسمياً أو غير رسمي، أما الرسمي فهو الموجهة من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة، أما غير الرسمي فقيام العصابات والميليشيات الخارجة عن القانون بهذا الواجب، ومن أعمالها التهجير والنزوح بسبب الوضع الأمني؛ وعموماً فإنَّ أسباب التهجير أو الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن إجماله بالوضع الأمني المرتبط بالعمليات الحربية، أو بسبب الهيمنة الطائفية والاستهداف السياسي والخطف والاغتيالات؛ وكلُّ هذه الأسباب بدورها تؤشر إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، فالاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه ليس وليد القوة العسكرية والأمنية فقط، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار، وإنَّما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية"(مقالة على الإنترنيت، 2015، ص2-4).

5- إفرازات التجربة الانتخابية.

وفي ظل " التغيير السياسي والتجربة الانتخابية فشلتْ الحكومة في اكتساب ثقتها في الانتخابات من قبل الشعب ونوابه في البرلمان، على الرغم من أنَّ الحكومة أقسمتْ على أنْ تؤدي مهامها بما يلائم طموح الشعب ورغباته، وأنَّ أي خلل في أداء تلك المهام والوظائف يعد خرقاً وتقصيراً في حقوق الشعب، وعلى الشعب إعادة النظر فيما طرحته من ثقة ورؤى وتصورات في صناديق الانتخابات؛ لأن الأداء السياسي والإداري بالنتيجة لم يرضِ طموحات الجماهير ولم يلبِ احتياجاتهم الإدارية والخدمية، واليوم الفرد العراقي يعيش حالة من تطور الظواهر التي تهدد حياته وتهزم طموحاته بالحياة، وهي الفقر والبطالة وأزمة السكن، فقد تجاوزت البطالة أعداداً كبيراً في صفوف الشباب من كلا الجنسين، فهناك آلاف من الخريجين من حملة الشهادات العليا

وغير الخريجين، يتربعون على قارعات الطرق والشوارع متظاهرين أو معتصمين تعصف بأفكارهم هواجس عقيمة ليس لها حدود، ربما تؤدي إلى ضياع حقيقي لهم ولمجتمعهم، وكذلك لعدم توفر فرص العمل والبطالة الخانقة، قلة السكن وسوء صلاحيته للاستخدام البشري، وانعدام توفر المياه الصالحة للشرب، وانقطاع التيار الكهربائي، وتفشي المخدرات والانتحار والمحسوبية والمنسوبية والرشوة، ناهيك عن الفساد الكبير الذي ضرب بأطنابه على البلد من شمالة إلى جنوبه، كلُّ تلك الظروف أدتْ بالمواطن العراقي إلى حالة من اليأس بالاستمرار الحقيقي للحياة وفقدان الثقة بالمؤسسات السياسية والإدارية كافة، التي هي مسؤولة عن تحقيق احتياجاته" (ناجي الغزي، 2009، ص3).

6- التشظي والتمزق النفسي والاجتماعي.

أَن عملية " التجاهل المتعمد لإفراد المجتمع العراقي، ولاسيما فئة الشباب من خلال الاغتيالات المنظمة للكوادر العلمية المتقدمة والكفاءات الثقافية والدينية الهادفة إلى عملية الإصلاح والتغيير والتضييق عليها، دفع بالكثير منهم إمَّا للهجرة إلى خارج البلاد، أو التزام أماكن لا قرار فيها ولا مجال للسعي فيها من أجل النهوض بالواقع المتردي، فضلاً عن ذلك اختراق واستهداف منظومة القيم والأخلاق، الذي أصبح أكثر سهولة مع بدء تنفيذ خطط الاحتلال الامريكي والدول المجاورة من خلال الحكومات التي أنشأها المحتل، إذ كان الهدف الأول والأكبر هو كيفية تدمير الإنسان العراقي ذاته، من خلال قتل كل قيمه وأخلاقه وتقاليده التي لطالما كانت ركناً أساسياً من أركان قوته وتصديه للهجمات التي تستهدف العروبة والإسلام طوال عقود طويلة من الزمن، فقد تزعزعت ثقة المواطن العراقي بمجتمعه واهتزت، وأضحى ينظر إلى مجتمعه الذي يعيش فيه على أنَّه عاجز مفكك تسوده المخدرات والجريمة والدعارة والعهر السياسي، وهو لا يملك أية أطر تعبر عن تطلعاته وطموحاته، ولا توجد أي استراتيجية لترتيب علاقته بالدولة أو حتى نقل مطالبه للسلطة، ليكون مجتمعاً يترسخ فيه الانحلال والفساد" (وكالة يقين، 2017، ص5-6).

لذا بدأ المواطن يعي ويميز ويدرك ويشخص بصورة واضحة القوى السياسية التي تعمل لمصلحته أو لمصلحة الشعب، وهو يعيش الآن في ظل الانفتاح الإعلامي الكبير أمام موجة كبيرة من الفضائيات والصحف وشبكات الإنترنت، فلا يمكن استغفال حق أي مواطن عراقي، واليوم يتطلع الشعب إلى وضع قضاياه المهمة على طاولة الجد وبشكل فاعل في العلن دون تستر، وقد أدرك وعرف المواطن مواقع الخلل وضعف الجهات السياسية المعبرة عن طموحاته واحتياجاته الذاتية، من خلال التظاهرات السلمية التي أثبتتْ على الرغم من التشويش الإعلامي المسلط عليها في العراق، ألا أنَّ هناك قسم من الإعلام الجيد والهادف الذي أصبح محط ثقة للفرد العراقي، وبالذات الإعلام المستقل الذي يسهم في رفع نسبة الوعي لدى المواطن من خلال نقل الحقيقة والحدث بشكلٍ صادق.

7- الصراعات السياسية والحزبية.

هناك أسباب جوهرية أخرى" تكرس حالة أزمة الثقة بين المواطن والحكومة وهي الفوضى الحزبية والصراعات السياسية بين الكتل والأحزاب والتيارات التي تشارك في العملية السياسية، فالكثير من تلك الصراعات تركتْ بظلالها الثقيلة على تأخير الخدمات الضرورية وتعطيل القرار السياسي المهم للحكومة، التي تمثل السلطة التنفيذية وهي المسؤولة عن تصريف الخدمات

وتوفيرها، وتلك الصراعات تهدف إلى تعطيل عمل الحكومة وفشلها، وتعجيز المواطن وزيادة تذمره من السلطة الحاكمة صاحبة القرار، لكي تفقد ثقة المواطن بها وتضيع عليها فرصة الفوز في الانتخابات القادمة وتتحطم جهودها أمام صخرة الصراعات السياسية، فهناك الكثير من القوانين الضرورية المعطلة تحت قبة البرلمان بسبب التصادمات والصراعات السياسية، ومن أهم تلك القوانين قانون الأحزاب العراقية الذي ينظم للحياة السياسية والديمقراطية في أي بلد"(ناجي الغزي، 2009، ص4)، فضلاً عن الموازنة العامة للبلد التي لم تُقَر ونحن في نهاية شهر آب من عام 2020 وما يترتب عليها.

لقد تحدث " رئيس الوزراء الأسبق (إياد علاوي) عن « فقدان الثقة الشعبية بالعملية السياسية»، واصفاً إياها بـ«الأضحوكة الكبرى»، أمَّا زعيم حزب «الدعوة» و«ائتلاف دولة القانون» الذي شغل منصب رئاسة الوزراء لدورتين متتاليتين (نوري المالكي)، فقد قال في مارس (آذار) 2014، وفي مقابلة تلفزيونية، إنَّ «هذه الطبقة السياسية وأنا منهم، ينبغي ألا يكون لها دور في رسم خريطة العملية السياسية في العراق؛ لأنَّهم فشلوا فشلاً ذريعاً». وأضاف: «ينبغي أنْ يبرز جيل آخر بخلفية الوعي لما حصل وخلفية الأخطاء التي ارتكبها الساسة، وكذلك اعترف زعيم تحالف «الفتح» التابع لـ«الحشد الشعبي» (هادي العامري) في يوليو (تموز) 2018، علناً بالفجوة بين الشعب والقوى السياسية نتيجة تقصير الأخيرة على المستويات كافة، وقال في مؤتمر عقد حينذاك: «اعترف بأنني أول من قصّر بحق هذا الشعب، وأطلب منه المسامحة عمَّا جرى منا، أنا أقدّم ذنوبي أمامكم، اعترف أنَّنا قصرنا بحق هذا الشعب، وعليه أن يعفوَ عنا" (فاضل النشمي، 2017، ص3-4).

كل تلك السجالات الكلامية والصراعات السياسية وتجاذبات المصالح الحزبية الضيقة ساعدتْ على توسيع الهوة بين المواطن والمسؤول، كما أسهمتْ في تكريس أزمة الثقة بين الشعب والحكومة، وقد انعكس هذا السلوك على نفسية المواطن العراقي، وقد أصبحتْ أزمة الثقة وحدة قياس للموطن العراقي يطبقها على كل سياسي مخلص أو غير مخلص، مستقل أو مسيس لحزب ما، وهذا الانعكاس النفسي والسلوكي تتحمل مسؤوليته الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية؛ لأنَّها لم تخلق حالة انسجام وتوازن بين مصالح الشعب ومصالحها، ولم تتفق على خطاب سياسي مسؤول من أجل خدمة المواطن العراقي ثمناً لصوته وتضحيته.

8- الفساد السياسي والإداري والمالي.

إن " الفساد السياسي والإداري والمالي فاقم هو الآخر من أزمة الثقة واتساع الهوة بين المواطن والمسؤولين في الحكومة، فالكل يعلم أنَّ هناك فساد وفساد كبير في كل مرافق ومؤسسات الدولة العراقية، وإنَّنا لم نصل بعد إلى مرحلة أنَّ يكون فيها المسؤول معصوماً من الفساد منوهاً إلى أنَّ القضاء على الفساد والحد منه وتنفيذ الوعود والعهود التي قطعها المسؤولون في هذا المجال، فضلاً عن تنفيذ مشاريع وبرامج خدمية لتحسين مستوى الخدمات، وتأمين الكهرباء، وفرص العمل، وتقليص معدلات الفقر والبطالة، من شأنه أن يردم الهوة بين المواطن والمسؤول، ويعيد الثقة إلى سابق عهدها، ولكن هذا الأمر بق] على حاله بل أحيانا تغير نحو الأسوأ بسبب ظروف العراق والحروب الطاحنة التي شهدها في العقود الأخيرة، ممَّا زاد من معاناة المواطن العراقي، وأصبح الفرد معدوم الثقة في تغير الوضع الذي نحن فيه" (حمدان رمضان محمد،2013)، "وإذا

أرادت الدولة العمل لإعادة بناء الثقة مع المواطنين، فإنَّ إقرار قوانين جديدة للنزاهة وتجريم الواسطة سيشكل خطوة أساسية نحو تجسير هذه الهوة خطوة تبدأ بتوفر الإرادة السياسية لتحقيق ذلك" (مروان المعشر، 2017، ص1-5).

رابعاً: الإطار التطبيقي للبحث.

1- نوع البحث ومنهجية: يعد" هذا البحث من البحوث الوصفية التحليلية، والمنهج المتبع فيه هو منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، فضلاً عن استخدام منهجين اثنين هما: المقارن والتاريخي؛ لمعرفة التفاصيل الخاصة بجوانب البحث" (عبيدات، 2006، ص48).

2- أداة البحث.

أ- **الاستبانة:** وتعرَّف على أنَّها وسيلة مهمة في جمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة وتوزعها على فئة من المجتمع الأصلي (العينة) بغية الإجابة عليها من قبل المبحوث، وقد اشتملتْ على المتغيرات الديمغرافية (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، الوظيفة/العمل، المستوى الاقتصادي، القومية، الديانة، والخلفية الاجتماعية)، والتي ساعدت الباحثين على إعطاء معلومات دقيقة لعينة البحث، والفقرات الخاصة بموضوع البحث شملتْ ثمانية محاور هي: (تقدير الثقافة السياسية للمواطن، تحديد مستوى المشاركة السياسية للمواطن في السلوك الانتخابي، تقدير ثقة المواطن بالحكومة، تقدير ثقة الموطن بالسياسة العامة للدولة، تقدير درجة المساءلة الحكومية والشفافية، درجة الاستقرار السياسي، درجة تقبل المواطن، تقييم الأداء الحكومي)، وتم تحدد إجابات أفراد العينة عن عبارات الاستبانة على وفق مقياس(ليكرث) الخماسي، بحيث يقوم المبحوثين بأبداء آرائهم على متصل خماسي الأبعاد، وذلك باختيار أحد البدائل، على أن تعطي استجاباتهم الأوزان النسبية (1-2-3-4-5) للعبارات الايجابية، و(5-4-3-2-1) للعبارات السلبية.

ب- **الملاحظة:** يستطيع من خلالها الباحثان جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والحقائق التي تساعدهما في دراستهم، وقد استخدم الباحثان هنا خبرتهما وتصوراتهما في ملاحظة الموضوع المراد دراسته وبشكلٍ حيادي وبموضوعية تامة، بعيداً عن توجهاتهم السياسية أو الذاتية أو انتماءهم الحزبي والقومي .

ج- **المقابلة:** أداة من أدوات البحث المباشرة تستخدم في سؤال الأفراد المبحوثين قد تكون فردية أو جماعية؛ لغرض الحصول على المعلومات والكيفية ذات العلاقة بموضوع المبحوثين والأفراد، وهناك أنواع عدة من المقابلات تحددها طبيعة الموضوع، وتعتمد على العلاقات النفسية والاجتماعية بين الباحث وأفراد عينته، بغية الحصول على معلومات غابت عن الباحثين في البحث وعند وضع الاستبانة.

3 - **صدق الاستبيان:**هو قدرة الاستبيان على قياس ما وضع لقياسه، واعتمد الباحثان في ذلك على كل من:

أ. **صدق المحتوى**: وذلك بعرض المقياس على مجموعة من الأساتذة المحكمين المتخصصين، لبيان الرأي في مدى ملائمة فقرات الاستبيان وصياغتها، وقد أبدوا موافقتهم عن فقرات الاستبيان وعلى الاستجابات وبنسبة (91%) مع تعديل وحذف بعض الفقرات في المحاور، وقام الباحثان بالأخذ بالتعديلات المشار إليها من قبل المحكمين والخبراء.

ب . ثبات الاستبيان: ويقصد بالثبات دقة الاختيار في القياس والملاحظة، وهو النسبة بين تباين الدرجة على المقياس الذي تشير إلى الأداء الفعلي للعينة، وتم حساب ثبات استبيان أزمة الثقة بين المواطن والحكومة عن طريق: معامل بيرسون والفا كرو نباخ، وكانت قيم الارتباط دالة عند مستوى (0،91) و(0،93) على التوالي، كما يتضح من الجدول أدناه، مما يدل على ثبات الاستبيان وصلاحيته للتطبيق.

جدول يوضح طريقة صدق وثبات العينة

الطريقة	العدد	قيمة الثبات
بيرسون	30	0.91
الفا كرونباخ		0.93

4- مجالات البحث.

ا- المجال البشري، تكون مجتمع البحث بحدود (300) فرداً من كلا الجنسين موزعين على أغلب المكونات الاجتماعية على سبيل المثال لا الحصر (العرب، الكُرد، التركمان، المسيحين، والشبك، والايزيدين).

ب-المجال المكاني، فقد طبق البحث في محافظة نينوى وبالتحديد مركز المحافظة مدينة الموصل في العراق؛ كونها تمثل عراقاً مصغراً في تركيبتها الديموغرافية.

ج-المجال الزمني، هي الفترة الزمنية التي تم فيها توزيع الاستبيان على المبحوثين موضع البحث، خلال الفترة الواقعة بين15 /2020/1 إلى8/21 /2020.

5- العينة: تكون مجتمع البحث من (300) مبحوثاً من أفراد المجتمع المحلي لمدينة الموصل بمختلف شرائحها ومكوناتها وطوائفها وقومياتها وتم اختيارهم بطريقة قصدية.

6- الفرضيات: انطلق البحث من الفرضية الرئيسة: **(**هناك أزمة ثقة سياسية بين المواطن والحكومة في المجتمع العراقي المعاصر).

7- الوسائل الإحصائية: الحقيبة الإحصائية (spss) بما فيها من عمليات حسابية وهي:

1- التوزيع التكراري والنسبة المئوية. وذلك لتحديد مدى اتفاق إجابات أفراد العينة من المبحوثات على فقرات الاستبانة .

2- الوسط الحسابي. لتحديد مدى التشتت في إجابات أفراد العينة المبحوثه عن الوسط الفرضي.

3- الانحراف المعياري.لتحديد مدى الانسجام في إجابات أفراد العينة المبحوثه .

4- **معامل ارتباط بيرسون.** لتحديد الصدق والثبات في العينة.

خامساً: تحليل نتائج البحث الميداني.

في هذا الجانب تم عرض نتائج البحث الميدانية من خلال تحليل البيانات الأولية الخاصة بالمبحوثين، والبيانات العامة بالمحاور الأداة الأساسية لأفراد العينة وعلى النحو التالي.

أولاً: البيانات الأولية لأفراد العينة.

1- الجنــس.

جدول(1) يوضح جنس أفراد العينة.

المتغير		العدد	نسبة المئوية
الجنس	ذكور	170	%57
	إناث	130	%43
	المجموع	300	%100

تبين النسب المئوية للبيانات الأولية لأفراد عينة البحث وفق متغير الجنس، وقد بلغتْ 57% للذكور و43% للإناث ، ولطبيعة مدينة نينوى المحافظة جاءت نسبة الذكور أعلى من الإناث .

2- العمـــــــر.

جدول(2) يبين أعمار أفراد العينة.

المتغير		العدد	النسبة المئوية
العمر	29 – 20	39	%13
	39 – 30	86	%29
	49 – 40	123	%41
	59 – 50	52	%17
	المجموع	300	%100

يبرز لنا أعمار المبحوثين والنسب المئوية للفئات العمرية لشرائح عينة البحث، وجاءت الفئة العمرية الصغيرة 31% ، والفئة الثانية بـ29% ، فيما حلت الفئة الثالثة وهي النسبة الأكبر من العينة بـ41% ، وجاءت الفئة العمرية الكبيرة بنسبة 17%، وقد يعرف الجميع أنَّ الخبرات وطرق التعامل مع الأنظمة السياسية والحكومية عامة ينبع من خبرات الفرد المتراكمة وهو ما يزرع الثقة أو يفقدها.

3- الوظيفة أو العمل.

جدول(3) يوضح وظيفة وعمل أفراد العينة.

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الوظيفة أو العمل	عاطل	23	%8
	طالب	177	%59
	كاسب	82	%27
	موظف	18	%6
	المجموع	300	%100

الجدول يبين لنا النسب المئوية لمتغير الوظيفة أو الأعمال التي يمارسها أفراد عينة البحث، والتي ظهر فيها أنَّ الطلبة يمثلون59% وهم الأغلبية ، في حين حلَّ الكَسَبَة بالمرتبة الثانية بـ27% ، وبعدهم حلَّ العاطلون عن العمل بـ8% ، وأخيراً الموظفون بـ6%، فالبطالة تعد مصدراً من مصادر فقدان الثقة بالحكومة، كما أنَّ عدم قدرتها على توفير فرص العمل يؤدي إلى فقدان تلك الثقة وزعزعتها.

4- التحصيل الدراســـي.

جدول(4) يبين التحصيل الدراسي لأفراد العينة.

المتغير		العدد	النسبة المئوية
التحصيل الدراسي	ثانوية	79	%26
	بكالوريوس	107	%35
	ماجستير	68	%23
	دكتوراه	46	%15
	المجموع	300	%100

جاءت نتائج عينة البحث وفقا لمتغير التحصيل الدراسي، فكانت نسبة حملة شهادة البكالوريوس هم النسبة الأكبر بـ 35%، ثمَّ حلَّ حملة شهادة الثانوية فما دون بـ26% ، ثم جاء حملة الشهادات العليا الماستر 23% والدكتوراه15%، ومن المعروف أن المستوى التعليمي للأفراد يعد من أهم العوامل التي تدفع بالمواطن العراقي للمطالبة بحقوقه، وأنَّ تنفيذ تلك الاحتياجات يسهم في بلورة الثقة وتعزيزها والعكس صحيح.

5- الدخل الشـــهـــري.

يعد ومنذ الأزل المورد الاقتصادي الجيد مصدراً يعزز الثقة بالحكومة من قبل المواطنين، لا بل يقود إلى الاستقرار الاجتماعي للدولة، فالدول ذات الدخل الجيد يسودها نوع من الاستقرار والثقة بالحكومة، لذا وجد الباحثان ضرورة التأكيد على هذا المتغير، وبناءً على هذا أجاب المبحوثون لهذا المحور بالتالي: فقد كانت أغلب الإجابات ونسبتها 43% من أصحاب الدخل الضعيف، و30% من ذوي الدخل المعدوم، و 18% من أصحاب الدخل المتوسط، بينما أجاب 7% من ذوات الدخل الجيد، و3% من ذوات الدخل الجيد جداً، والجدول(5) يفسر ذلك.

جدول(5) يبين الدخل الشهري لأفراد العينة.

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الدخل الشهري	معدوم	90	%30
	ضعيف	126	%42
	متوسط	55	%18
	جيد	21	%7
	جيد جداً	8	%3
	المجموع	300	%100

6- القـــــوميـــــة.

يمثل التعامل العادل مع المواطن من دون أي تميز على أساس الدين أو القومية من مصادر إكساب الثقة للمواطن في الحكومة، لذا يبين الباحثان في الجدول أدناه النسب المئوية للبيانات الأولية لأفراد عينة البحث على وفق متغير القومية، وهنا اعتمد الباحثان على أن تكون العينة ممثلة لجميع القوميات، إذ أخذ وبشكل قصدي 50% من القومية العربية، و50% من القوميات الأخرى (كرد، تركمان، شبك، آزيديون، آشوريون، سريان) وبواقع 30 مبحوث، أي10% من حجم العينة الاجمالي وكما موضح في الجدول أدناه .

جدول(6) يوضح قومية أفراد العينة.

المتغير		العدد	النسبة المئوية
القومية	عربية	150	%50
	أخرى(كرد/تركمان/شبك/آزيديون/آشوريون)	150	%50
	المجموع	300	%100

7- الـديـانـة.

التعامل مع الأديان بحيادية بعيداً عن التطرف والغلو يرسخ قيم الثقة السياسية بين المواطن والحكومة ويعززها، وهو ما لجأ إليه الباحثان لاسيما بعد الظروف التي مر بها العراق من أحداث بعد سنة2003، لذا وجدا من المهم أخذ الجانب الديني للمبحوثين، إذ كانت إجابات المبحوثين على أنَّ 50% منهم من المسلمين، و50% منهم من الدين المسيحي والديانة الآيزيدية ، والجدول (7) يوضح النسب المئوية لعينة البحث.

جدول(7) يوضح ديانة أفراد العينة.

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الديانة	مسلم	150	%50
	غير مسلم (مسيحي / آيزيدي)	150	%50
	المجموع	300	%100

8- الخلفية الاجتـــماعية.

تعد الخلفية التاريخية والجذور واحدة من أهم العوامل التي تدعم الثقة أو ترفضها، فضلاً عن أنَّ المناطق الريفية تتعامل بمبدأ الثقة والمصداقية أكثر من أبناء المدن الذين تكون الثقة لديهم متوجسة ومرتبطة بما يقدمه المقابل، وهو ما اتضح من خلال إجابات المبحوثين في أنَّ 78% من عينة البحث حضريون ، و22% منهم كانوا من أبناء الريف، كما موضح في الجدول (8) أدناه.

جدول(8) يوضح الخلفية الاجتماعية لأفراد العينة.

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الخلفية الاجتماعية	ريفي	65	%22
	حضري	235	%78
	المجموع	300	%100

والخلاصة من ذلك يتضح لنا في الجداول (8-1) أعلاه على أنَّ هناك نوع من التنوع والاختلاف في النسب المئوية والإحصائية التي توصل إليها الباحثان فيما يتعلق بالمتغيرات الديموغرافية للمبحوثين في حصيلة هذا البحث، والتي على أساسها يمكن لنا التوصل لمعرفة أزمة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة العراقية لدى الشرائح الاجتماعية للمبحوثين، كون هذه المتغيرات تلعب دوراً حيوياً ومهماً في تحديد ثقة المواطن في الدولة والمجتمع، ولهذه جاءت الإجابات متنوعة حسب البيانات أعلاه.

ثانياً: البيانات الأساسية الخاصة بمحاور البحث.

تم تقسيم البيانات الأساسية في البحث إلى عدة محاور وكانت النتائج على النحو التالي:

1.النتائج الخاصة بمحور البحث" تقدير الثقافة السياسية للمواطن"،لأجل التحقق من أزمة الثقة بين المواطن والسلطة، بلغ متوسط درجات عينة الدراسة من المبحوثين بالمحور الأول المتعلق بالثقافة السياسية التي يمتلكها المواطن العراقي (**34.8333**) درجة، وبانحراف معياري وقدرة (**4،40647**)، وبعد إجراء المقارنة بين المتوسط المتحقق مع الوسط الفرضي البالغ (30) درجة، باستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة وسيلة إحصائية، وكذلك النسبة المئوية، فقد تبين وجود فرق دال بين الوسطين ولصالح الوسط المتحقق، فقد كانت القيمة التائية المحسوبة (**18،998**)، وهي أكبر من القيمة التائية الجدولية البالغة (**1،960**) عند مستوى دلالة (**0،05**)، والجدول(**2**) يؤكد ذلك.

جدول رقم (2) يوضح نتائج تقدير الثقافة السياسية للمواطن

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
تقدير الثقافة السياسية للمواطن	300	34،8333	30	4،40647	18،998	960،1 (0.05) (299)	يوجد فرق دال	%69،67

واستناداً على النتائج التي تم الحصول عليها، تم التأكيد على أهمية الثقافة السياسية للفرد والمجتمع في تحديد الثقة وأهميتها على اعتبار أنَّها جزء لا يتجزأ من الثقافة بصورة عامة، ويكون لهذه الثقافة تأثير قوي أيضاً ، إذ تتأثر الثقة بمدى المعرفة والثقافة التي يمتلكها الفرد تجاه الأشياء ولاسيما السياسية منها، ويلعب المستوى التعليمي دوراً إيجابياً في الوصول إلى الثقافة من خلال التجارب والخبرات المعرفية التي تحدد مواقف الفرد سلبا أو إيجابا، وهنا نجد أنَّ الثقة السياسية للمواطن كانت متوسطة.

2. **النتائج الخاصة بمحور البحث الثاني تحديد مستوى المشاركة السياسية للمواطن (السلوك الانتخابي)**، من أجل الوقوف على أزمة الثقة بين المواطن والسلطة، وبعد أنَّ تمَّ معالجة كافة البيانات الواردة، التي قد تم الحصول عليها من إجابات المبحوثين، التي تبين فيها أنَّ متوسط درجات الأفراد بلغ (**37.0567**) درجة، وبانحراف معياري مقداره (**11.82849**) درجة، وعند إجراء المقارنات بين المتوسطين، وباستخدام الاختبار التائي، وكذلك النسبة المئوية، تبين وجود فرق دال إحصائياً في هذا المحور أيضاً، وكما مؤشر بالجدول (**3**).

جدول رقم (3) يوضح نتائج مستوى المشاركة للمواطن

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
تحديد مستوى المشاركة السياسية(السلوك الانتخابي)	300	37،0567	30	11،82849	10،333	960،1 (0.05) (299)	يوجد فرق دال	%74،11

وفقاً للمؤشرات في الجدول أعلاه يتضح لنا فاعلية مستوى المشاركة مع الثقة السياسية بين المواطن والنظام السياسي، إذ تعد المشاركة الواسعة من أفراد المجتمع في الانتخابات والقرارات السياسية هو نتاج لثقة المواطن بالحكومة والمسؤولين والبرلمانين فيها والعكس صحيح، وهو ما فقدناه في تعامل المواطن العراقي مع حكوماته المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة حتى اليوم، فقد كانت ولا تزال العلاقة سلبية في الثقة السياسية بشأن السلوك الانتخابي ومستقبله الذي شابه الكثير من اللغط وسوء الظن.

3.النتائج الخاصة بمحور البحث الثالث تقدير ثقة المواطن بالحكومة، بلغ متوسط درجات المبحوثين من أفراد عينة البحث في هذا المحور **(36.1600)** درجة وبانحراف معياري قدرهُ **(10.87944)**، وبعد إجراء مقارنة هذا الوسط المتحقق مع الوسط الفرضي البالغ **(30)** درجة، وباستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة وكذلك النسبة المئوية، تبين لنا وجود فرق دال إحصائياً بين الوسطين، لصالح الوسط المتحقق إذْ كانت القيمة المحسوبة **(9.807)** وهي أكبر من القيمة التائية الجدولية والبالغة **(960،1)** عند مستوى دلالة **(0،05)**، والجدول **(4)** يشرح ذلك.

جدول رقم (4) يوضح تقدير ثقة المواطن بالحكومة

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
تقدير ثقة المواطن بالحكومة	300	36،1600	30	10،87944	9،807	960،1 (0.05) (299)	يوجد فرق دال	%72،32

يتضح لنا من نتائج الجدول أعلاه أنَّ مستوى الثقة بالنسبة للمواطن تجاه الحكومة يكاد يكون ضعيفاً نوعاً ما، لاسيما أنَّ الثقة بالحكومة تعتمد على مدى تطبيق الحكومة للدستور والقوانين التي تشرعها وتسعى لتطبيقها على أرض الواقع لبيان مصداقيتها من عدمه في عدم التفاضل بين المواطنين وشعارات الحرية والمساواة .. وغيرها، وهذا يتضح من خلال ازدواجية التعامل مع المظاهرات على سبيل المثال ما بين المناهضة أو المؤيدة لها ، ويتبين لنا أيضاً ضعف ثقة

المواطن بالحكومة، وقد يكون هذا وليد فترات متعاقبة من عدم مصداقية الحكومة عبر التاريخ ولاسيما بعد 2003 .

4. نتائج محور البحث الرابع والخاصة بتقدير ثقة الموطن بالسياسة العامة للدولة، من خلال الإجابات تتضح أنَّ درجات كلّ من المتوسط الحسابي البالغة **(40،6500)** ودرجات الانحراف البالغة **(5.53017)** وبعد عملية التحليل والاختبار الإحصائي، اتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطين ولصالح المتوسط المتحقق ، كون القيمة المحسوبة كانت أعلى من الجدولية والجدول (5) يفسر ذلك.

جدول رقم(5) يوضح تقدير ثقة المواطن بالسياسية العامة للدولة

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
تقدير ثقة الموطن بالسياسة العامة للدولة	300	40.6500	30	5.53017	33.356	960،1 (0.05) (299)	يوجد فرق دال	%81.30

برز من نتائج الجدول (5) أنَّ ثقة المواطن تعد عاملاً مهماً جداً في إرساء الثقة مع الحكومة من عدمها للشرائح الاجتماعية، إذ اتضح تأثير الثقة في كونها مسبباً في أزمة الثقة، كون بناء ثقة المواطن يعتمد على مصداقية الحكومة في الوزارة والمؤسسات كافة، ولاسيما تلك التي لها تماس مباشر مع حياة المواطنين ووجودهم، وقد تقاس ثقة المواطن من نتائج عمل الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي فضلا عن النهج السياسي للسياسة الداخلية والخارجية، وهذه الثقة مهزوزة أو مفقودة في أغلب الدول النامية وفي العالم العربي تحديداً، كونها بلدان يسودها نظام التبعية السياسية والاقتصادية للدول المتقدمة .

5. النتائج الخاصة أو الأساسية بمحور البحث الخامس تقدير درجة المساءلة الحكومية والشفافية، وبغية الكشف عن أزمة الثقة والقدرة على مسائلة الحكومة والشفافية التي تتمتع بها، وبعد تفريغ البيانات المتعلقة بهذا المحور وتحليلها، فقد أظهرتْ النتائج أنَّ متوسط درجات أفراد العينة **(42.2300)** درجة، وبانحراف معياري قدرهُ **(6.41307)**، وعند عمل المقارنات بين الوسط المتحقق والوسط الفرضي **(30)**، وباستخدام الاختبار التائي كوسيلة إحصائية والنسبة المئوية، تبين منها وجود فرق دال بين الوسطين، إذ كانت القيمة المحسوبة تساوي (**33.031**) وهي أعلى من الجدولية، والجدول **(6)** يوضح لنا ذلك.

جدول رقم(6) يوضح تقدير درجة المساءلة الحكومية والشفافية

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
تقدير درجة المساءلة الحكومية والشفافية	300	42.2300	30	6.41307	33.031	960،1 (0.05) (299)	يوجد فرق دال	%84.46

إنّ مشاركة المواطنين والتحاور مع الحكومة وتقبل الآخر هو نوع من تفعيل المساءلة الحكومية وبالتالي تحقيق الشفافية التي تمثل أهم مؤشرات معرفة وقياس الثقة السياسية في الحكومة، وبالطبع هذا يتم من خلال اعتماد تحسين وسائل الاتصال والتفاعل مع جميع المواطنين دون تميز، فضلا عن نشر المعلومات بكل شفافية ودقة دون أي تزييف أو كذب ومحاربة الفساد وتقديم الخدمات بجوانبها كافة، وهو ما لا يجده المواطن العراقي منذ تشكيل الحكومات العراقية عدا بعض الفترات التي لا تكاد تذكر.

6. النتائج الخاصة في درجة الاستقرار السياسي للمحور السادس في البحث، بعد رصد درجة المتوسط الحسابي **(42،8700)** والانحراف البالغة **(5.82749)**، وبعد إحداث الاختبارات على النتائج المتحصل عليها من أفراد البحث، تأكد لنا أهمية الاستقرار السياسي بعد أن جاءت القيمة المحسوبة المقدرة بـ **(33.252)** التي كانت أعلى بكثير من القيمة الجدولية المقدرة كما في الجدول ذي الرقم (7) أدناه .

جدول رقم (7) يوضح درجة الاستقرار السياسي

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
درجة الاستقرار السياسي	300	42.8700	30	5.82749	33.252	960،1 (0.05) (299)	يوجد فرق دال	%85.74

يعد الاستقرار من المفاهيم الأساسية والذي يرتبط بالثقة السياسية ارتباطاً وثيقاً، حيث يسود الاستقرار بعد رضا المواطن عن الحكومة، فبدون الاستقرار تكون الفوضى والاضطرابات التي تهدد مستقبل المجتمع والدولة، فالاستقرار يمهد لانتشار الثقة والدعم السياسي للحكومة وثباتها، وهو ما افتقده المواطن العراقي قرابة المئة عام، فالثورات والحروب والانقلابات والانتفاضات والاحتلالات الكثيرة التي لم تفت أن تترك هذا البلد بين الْفَيْنةِ والأُخْرَى، فضلاً عن الخطف

والعنف والاغتيالات المخطط لها لإسكات أي صوت وطني شريف، لذا اتضح لنا بشكل كبير مدى تأثير درجة الاستقرار السياسي في دعم الثقة من حدوث أزمة عدم الثقة.

7.النتائج المتعلقة بمحور البحث السابع والخاص بتقييم الأداء الحكومي، بلغ متوسط درجات المبحوثين من أفراد العينة في المحور الرابع: الثقافي (**37،9833**) درجة وبانحراف معياري قدرهُ (**4،52304**) ، وعند مقارنة هذا الوسط المتحقق مع الوسط الفرضي (30) درجة، وباستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة والنسبة المئوية، تبين وجود فرق دال إحصائياً بين الوسطين، ولصالح الوسط المتحقق، إذْ كانت القيمة المحسوبة (**30،571**) وهي أكبر من القيمة التائية الجدولية والبالغة (1،960) عند مستوى دلالة (0،05)، والجدول **(8)** يوضح ذلك.

جدول رقم(8) يوضح تقيم الأداء الحكومي

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
تقييم الأداء الحكومي.	300	37،9833	30	4،52304	30،571	1،960 (0،05) (299)	يوجد فرق دال	%75،97

8. النتائج الأساسية بمحور البحث الثامن والأخير المتعلق بدرجة تقبل المواطن للثقة أو للسلطة، لقد بلغ متوسط درجات فئة المبحوثين من أفراد العينة بهذا المحور (**33،6600**) درجة، وبانحراف معياري قدرهُ (**5،71137**)، وعند عمل مقارنة بين الوسط المتحقق مع الوسط الفرضي، وعن طريق استخدام الاختبار التائي لعينة البحث والنسبة المئوية، تبين لنا وجود فرق دال إحصائياً ما بين الوسطين ولصالح الوسط المتحقق أيضاً، إذْ كانت القيمة المحسوبة (**11،099**) هي أكبر من القيمة التائية الجدولية، والجدول (9) يكشف ذلك.

جدول رقم(9) درجة تقبل المواطن

المحور	العدد	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	القيمة التائية		الدلالة	المستوى %
					المحسوبة	الجدولية		
درجة تقبل المواطن	300	33،6600	30	5،71137	11،099	1،960 (0،05) (299)	يوجد فرق دال	%67،32

سادساً: خاتمة:

يُعد مفهوم الثقة السياسية في الدولة أحد المفاهيم الأساسية المهمة، لذلك نرى عند اتساع الفجوة بين المواطنين والدولة تظهر هناك أزمة الثقة السياسية بينهما، فضلاً عن اتساع دوائر عدم الثقة بين أفراد المجتمع، فيما يعد قيام النخبة الحاكمة بتلبية احتياجات ومطالب مواطنيها من أهم آليات بناء تلك الثقة، وإن كانت أغلب الحكومات تفتقد إلى ثقة جماهيرها، وذلك عندما تصبح أقل فعالية

في توصيل ما يريده المواطنون، لذا فإنَّ عدم الثقة بين المواطنين والحكومة تظهر عندما يدرك المواطن أنَّ أداء الحكومة غير مقبول، ويكاد يكون فوضوياً مرفوضاً، ومن هنا نمت أزمة الثقة بتسارع بين مكونات المجتمع العراقي، بفعل مقصود من الاحتلال والحكومات التي أعقبته، والتي كما هو معروف قامتْ على أسس طائفية وعرقية وفئوية وقومية ضيقة، مما أدى إلى صنع منظومة التفكك الوطني الفاعلة بمقاييس الطائفية السياسية والعرقية القومية العلنية والمبطنة، أي أشد النماذج تخريباً للهوية وللفكرة الوطنية ومرجعيات التعايش السلمي المشترك لمكونات المجتمع التي باتت اليوم تكشف كل صور الفرز الطائفي القومي والفئوي الذي تم غرسه في نفس المواطن أو المجتمع العراقي، وعليه فقد توصل الباحثان على ضوء نتائج البحث إلى عدد من الاستنتاجات وتقديم بعض التوصيات منها:

أولاً: نتائج البحث.

أظهرتْ إجمالي نتائج البحث أنَّ جميع محاور البحث تؤثر في أزمة الثقة السياسية على وفق إجابات المبحوثين من شرائح المجتمع، وجاءت درجات ومستوى التأثير حسب التسلسل الآتي:

1. حصل محور الاستقرار السياسي على المرتبة الأولى في حدوث أزمة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة، بنسبة مئوية (85،74%) درجة .

2. بينما احتل المرتبة الثانية كمؤثر في أزمة الثقة، محور مساءلة الحكومة ومدى الشفافية التي تتمتع بها مع المواطنين وبنسبة (84،49%) .

3. وفي المرتبة الثالثة جاء محور ثقة المواطن في السياسية العامة للحكومة ووجود الأزمة فيها وبنسبة مئوية بلغت (81،30%).

4. فيما احتل تقيم الأداء الحكومي كعامل أو محور مؤثر في تشكيل أزمة الثقة السياسية بالمرتبة الرابعة بين كل من المواطنين أنفسهم والحكومة وبدرجة (75،97%).

5. وجاء في المرتبة الخامسة تحديد المشاركة السياسية للمواطن (السلوك الانتخابي) كمحور له تأثير في أزمة الثقة بين المواطن والحكومة وبدرجة مئوية (74،11%).

6. وقد حلت ثقة المواطن في الحكومة بالمرتبة السادسة حسب إجابات عينة البحث، في درجة التأثير بمستوى أزمة الثقة وبـ (72،32%) درجة مئوية.

7. وقد جاء تقدير الثقافة السياسية للمواطن في التأثير بأزمة الثقة السياسية تجاه الحكومة، وبنسبة مئوية (69،67%).

8. وأخيراً حلَّتْ درجة تقبل المواطن للحكومة كواحد من المؤثرات القوية أيضاً في أزمة الثقة على الرغم من حصوله على هذه المرتبة وبنسبة (67،32%).

ثانياً: الاستنتاجات.

1. يُعد مفهوم الثقة السياسية في الدولة أحد أهم المفاهيم الأساسية والمهمة في بناء العلاقات الجيدة والسليمة في المجتمع.

2. عندما تتلمس الواقع العراقي وتتصفح وجوه الناس وتستنطق شفاههم تجد هناك أزمة ثقة بين المواطن والحكومة وخاصة في الجوانب السياسية والإدارية والخدمية.

3. وعلى الرغم من وجود برلمان منتخب ألا أنَّ هذا البرلمان لا يمثل الوجه الحقيقي للشعب؛ لأنه بعيد كل البعد عن طموحات الشعب العراقي وهمومه ومتطلباته.

4. السجالات الكلامية بين الكتل السياسية والصراعات وتجاذبات المصالح الحزبية الضيقة ساعدت على توسيع الهوة بين المواطن والحكومة كما أسهمت في تكريس أزمة الثقة بين الشعب والحكومة.

5. من أهم عوامل ترميم الثقة هو ملامح القيم الإنسانية المفقودة إلى طبيعتها لدى المواطن العراقي وتعزيز بلورة ثقافة المحبة والإيثار من قبل المؤسسات الدولة وتجنب حالة الفوضى الإدارية والفساد المالي ومن تدخل الأحزاب في كل مرافق الحياة.

6. تعد الثقة في أداء الحكومة مؤشراً أساسياً ومهماً لقياس رضا المواطنين عن السياسات الحكومية، وتقترن هذه الثقة باستجابة الحكومة لمطالب المواطنين، وتحقيق ما يخدم مصالحهم، والشعور بالمسؤولية تجاههم.

7. الثقة السياسية هي العنصر الحاسم في عملية الحكم الديمقراطي ومشروعية الديمقراطية النيابية التي تعتمد على المواقف السياسية للمواطنين تجاه المؤسسات العامة والنخبة السياسية في النظام السياسي للدولة.

8. إنهيارالثقة السياسية، ومن ثَمَّ انعدامها واحدة من أسباب اندلاع الاحتجاجات السياسية التي عادة ما تؤول نتائجها بثورات، والتظاهرات التي نشاهدها اليوم في مختلف مدن العراق خير دليل.

9. تنشأ الثقة السياسية بين المواطن والحكومة من خلال ما تحققه الحكومة من تلبية احتياجات مواطنيها، وإذا عجزت الحكومة عن ذلك تفقد مصداقيتها لدى المواطنين.

10. تعتبر الثقة السياسية من القيم التي لابد لأي حكومة أنْ تتمتع بها في نظامها السياسي حتى تتمتع بشرعية مواطنيها.

ثالثا: التوصيات.

1. ضرورة استرجاع ثقة المواطن في المؤسسات الحكومية وذلك من خلال التنفيذ الفعلي للوعود وعدم الاقتصار على الأقاويل.

2. زيادة الدراسات النظرية والميدانية والاستطلاعات الخاصة بذلك حول معرفة طبيعة ثقة بين المواطن والحكومة للوقوف على أماكن الخلل في الأداء.

3. توعية المواطنين ببناء جسور الثقة بينهم وبين الحكومة عن طريق المراقبة وقبول النقد البناء على أداء الدولة، وسبل الارتقاء بها من خلال تعزيز الوعي المجتمعي وتحسين العلاقة بين المواطن والحكومة، وإيجاد آليات تعامل مقبولة لدى الجميع.

3. المشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل عن آليات التعامل بين طرفي المعادلة، وطريقة بناء وتعزيز الثقة بين المواطن والحكومة على أسس العدالة الاجتماعية وتلبية احتياجات المواطنين.

4. تعزيز دور وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمقروءة والتواصل الاجتماعي والفضائيات في نشر مظاهر الخلل في مؤسسات الدولة والمطالبة بتحسين وضعها خدمة للصالح العام؛ كونها تمثل السلطة الرابعة في المجتمع بعيداً عن إثارة وتأزم الوضع بالدولة.

5. التعامل الإيجابي والإنساني والتفاني في الواجب ونكران الذات والإخلاص وعدم الإساءة إلى المهام الوظيفية وخاصة من قبل المراكز القيادية لدى المسؤولين صانعي القرار لتعزيز وترسيخ

الثقة السياسية بين المواطن والحكومة والابتعاد عن استغلال المناصب السياسية للمصالح والأغراض الشخصية أو الحزبية الضيقة على حساب المصلحة العامة.

قائمة المراجع:

1. الجنابي، على مرزوك (2019)، أزمة الثقة السياسية، الحوار المتمدن، محور مواضيع وأبحاث سياسية، بتاريخ 2019/7/3، متاح على موقع/ www.m.ahewer.org
2. حسن، خالد (2004)، بين فوكو ياما وولفويتز، مجلة العصر، نشر بتاريخ 2004/7/19، متاح على موقع/https://twitter.com/khalidabuhasan
3. الحسن، كاظم (2009)، آراء وأفكار: الثقة السياسية من أولويات بناء الدولة، جريدة الاتحاد، بتاريخ 2009/5/12، متاح على موقع/www.alithad.com
4. داود، وفاء علي (2011)، "قيمة الثقة السياسية بين المواطن والحكومة: دراسة الحالة المصرية خلال الفترة (يوليو 2004- يوليو 2009)، مقال منشور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، القاهرة.
5. داود، وفاء علي (2014)، الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات، ط1، الناشر ، مكتبة الوفاء القانونية ، القاهرة ، مصر.
6. الزيدي ، يحيى (2020) ، أزمة الثقة السياسية وأبعادها، جريدة الزوراء العراقية ، بتاريخ 2020/1/22، متاح على الموقع/ wwwalzawraapaper.com
7. سيروب، رشا (2017) ، "الثقة السياسية: أبعادها وسبل بنائها. هل الثقة في الحكومة ضرورة" ، مقال منشور مركز دمشق للأبحاث والدراسات ، دمشق .
8. صبحي ،عمرو (2019)، مضمون الثقة السياسية في الربيع العربي المتأني، مقال منشور، الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مركز الديمقراطي العربي، برلين ،المانيا.
9. الظاهري ، محمد حسن (2008) ،"ندوة حقوق الإنسان في اليمن دراسة للخطاب الرئاسي بين المنطوق به والمسكوت عنه"، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان،12- 11مايو، اليمن .
10. العامل ، حسين (2011) ، أزمة الثقة بين المواطن والمسؤول سببها عدم الايفاء بالوعود ، بتاريخ 2011/4/3، متاح على موقع/ www.almadapaper.net
11. عبيدات، محمد وآخرون (2006)، منهجية البحث العلمي ، ط2، دار الوائل للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
12. الغزي ، ناجي (2009) ، أزمة الثقة بين المواطن العراقي والمؤسسة السياسية والإدارية ، بتاريخ 2009/5/12، متاح على موقع/ www.middle-east- onlin.com
13. محمد ، د. حمدان رمضان محمد (2013) ، الفساد السياسي-دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، بحث منشور في مجلة آداب الفراهيدي ، المجلد 5 ، العدد/16، كلية الآداب ، جامعة تكريت ، العراق .
14. محمود ، صدفة محمد (2009)، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار الحكم الرشيد والمواطنة والثقة المتبادلة"، مركز العقد الاجتماعي، مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، موجز السياسات رقم (3)، القاهرة.

15. المركز العراقي الجديد (2018) ، أسباب وتداعيات ومآلات عدم الاستقرار في العراق 2003-2018، بتاريخ 2018/4/4، متاح على موقع / www.newiraqcenter.com
16. المعشر، مروان (2017) ، الفساد وبناء الثقة مع المواطن، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بتاريخ 2017/9/6، متاح على موقع/ www.carnegie-mec.org
17. مقالة (2015) ، التغير الديمغرافي يهدد العراق ، بتاريخ 2015/3/13، متاح على موقع/ www.alarabiya.net
18. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "الفساد في الحكومة: تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية (DTCD) ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية (CSDHA) بالأمم المتحدة"، نيويورك، 1990.
19. النشمي، فاضل (2019)، غياب الثقة يقوض فرص حل الأزمة العراقية ، جريدة الشرق الأوسط، العدد/14983، بتاريخ 12،2019/6، متاح على موقع/ www.m.aawsat.com
20. وكالة يقين(2017)، أزمة الثقة التي تعاني منها مكونات المجتمع العراقي، مقالة منشور بتاريخ2017/8/20، متاح على موقع/ www.yaqein.net
21. ويكيبيديا(د. ت)، ثقة سياسية، متاح على موقع/ar.wikipedia.org
22.Achim Hurrelmann And Steffen Schneider، "Mapping Legitimacy Discourses in Democratic Nation States: Great Britain، Switzerland، and the United States Compared"، Tran State Working Papers(24)، 2005
23.Alfonso J Damico، pattems of political Trust and Mistrust: Three M oments in the Lives of Democratic Citizens، polity ،vo1،xxxll،no.3،spring 2000.pp280-300 .
24.Anke Goroskop، "Explaining The Democratic Trust Conundrum: The Sources of Institutional Trust in the Reunited Germany"، International social Science review، Vol.83، No. 1،2، 2008.pp.1:9
25.Arthur. H. Miller ،political Issues and Trust in Government :1964-1970،The American political Science Review، VO1.68،NO.3،Sep.1974.
26.Caroline J. Tolbert And Karen Mossberger، "The Effects of E-Government on Trust and Confidence in Government"، Public Administration Review، Vol.66، NO.3، May /June 2006،PP.354:369
27.Christine Springer(2007)، Taking the Time to Rrbuild Trust in Government ،Journal for Quality & participatino، Vo1. 30 Issue.pp.6:62
28.D.A Easton،"Re-Assessment of the Concept of Political Support"، British Journal of Political Science،VOL.5،NO.4،1975، PP.435:547
29.Dora Gyorffy، Governance in a Low –Trust Environment ;The Difficulties of Fiscal Adjustment in Hungary ،Europe-Asia Studies، Vo1.58،no.2،March 2006.

30.F. Fukuyama، "Trust: The Social Virtues and The Creation of Prosperity"، New York. Free Press، 1995.

31.G. A. Almond، "The Intellectual History of the Civic Culture Concept"، In G. A. Almond & S. Verbal(Eds.)، The civic culture revisited: An analytic study، Boston، Mass.: Little، Brown، 1980، PP. 1:36

32.Golnn Worthington، "Political Trust and Social Capital in Australia"، Available at. http://www.apk.gov.au 2001

33.Hetherington، M.J.، "Why Trust Matters: Declining Political Trust and the Demise of American Liberalism"، Princeton: Princeton University Press، 2005

34.J .Citrine، Comment: The political Relevance of Trust in Government، American political Science Review .VOL، 68 .NO.3، September 1974،pp.979:980

35.J. R. Hibbing And E.Theiss-Morse،"Process Preferences and American Politics: What People Want Government to Be"، American Political Science Review، VOL.95،NO.1،2001.pp.145:153

36.James p. Wenzel، Acculturation Effects on Trust in National and Local Government Among Mexican Americans، Social Science Quarterly، vo1،87،NO.5، December،2006.pp.222:226.

37.Jong-Ho Kim، "Government Innovation in Korea: Focusing on Common Innovation Subject"، Sep. 2006، Available At .http://unpan1.un.org

38.K.S .Cook، Trust In Society ،New York ،Russell Sage Foundation،2001.

39.Kenneth Newton، Trust Social Capital ،Civil Society، and Democracy، International political science Review،vo1،22،NO.2،April 2001

40.Luke Keele، Social Capital and the Dynamics of Trust in Government، American Journal of political Science،vo1.51،NO.2،Apr.2007.

41.M.E. Warren، "Democracy and Deceit. Regulating Appearances of Corruption"، American Journal of Political Science، VOL.50،NO.1،January 2006،PP.74:160.

42.Mare J. Hetherington ،The political Relevance of political Trust ،The American political Science Review،vo1.92،no.4،Dec.1998.pp.791:808

43.Mary Ann Feldheim، "Public Sector Downsizing and Employee Trust"، International Journal of Public Administration، Vol.30،Issue 3، 2007، pp249:270.

44.Paul Andrew Bourne، Modelling political Trust in a Developing Country ،Current Research Journal of social sciences، VOL.2،NO.2،2010.pp.84:98

45.Pedro J. Cam es ،"Political Trust، Democratic Institutions، and Vote Intentions: A Cross-National Analysis of European Democracies"، Second Draft - Second Draft، 61 June 2003، available at http://www.se7enproject.com

46.S .Feldman، "The Measurement and Meaning of Political Trust"، Political Methodology، VOL. 9،1983، P.54:55

47.Susanna Horing priest And Maria Rusanen ،The Trust Gap Hypothesis :predicting Support for Biotechnology Across National Cultures as a function of Trust in Actors ،Risk Analysis،vo1 23 ،NO.4،2003.pp.20:22

48.Mars J Hetherington And Suzanne Globetti، political Trust and Racial policy preferences، American Journal of political Science،vo1.46،no،2،Apr.2002،p253:275

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل / كلية الآداب
قسم علم الاجتماع
2020م- 2021م.

الثقة السياسية بين المواطن والحكومة

دراسة اجتماعية ميدانية من وجهة نظر مختلف الشرائح في المجتمع العراقي.

م/استمارة الاستبانة

رقم الاستمارة:

السيادات والسادة الافاضل :

أرجو تفضلكم بمساعدتنا في ملء استمارة الاستبانة، الموضوعة لأغراض البحث العلمي الخاص الموسوم :

(الثقة السياسية بين المواطن والحكومة - دراسة اجتماعية ميدانية من وجهة نظر مختلف الشرائح في المجتمع العراقي).

ملاحظة : لا حاجة لكتابة اسمك .. مع خالص الشكر والتقدير.

الباحثان
أ. م . د حمدان رمضان محمد الخالدي
م. م . سعد طلب عبد الحماد الجنابي

ملاحظة: ضع علامة صح (✓) أمام العبارة التي تعبر عن رأيك الشخصي .

أولاً : البيانات الأولية للبحث :

1- الجنس : ذكر( ) ، أنثى ( ).

2- العمر : 20-29( )،30-39 ( )، 40-49 ( )،50-59 ( ).

3- المستوى التعليمي : ثانوية فما دون ( )، بكالوريوس ( )، ماجستير( ) ، دكتوراه ( ) .

4- الوظيفة/ العمل :عاطل ( ) ، طالب( )، كاسب( ) ، موظف( ).

5-المستوى الاقتصادي : معدوم ( ) ، ضعيف ( ) ، متوسط ( )، جيد ( ) ،جيد جداً ( ).

6- القومية: ( ).

7- الديانة : ( ).

8- الخلفية الاجتماعية : ريفية ( )، حضرية ( ).

ثانياً : البيانات الخاصة بمحاور البحث:

تقدير الثقافة السياسية للمواطن.

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة
1	اعتقد أنَّ عدد الكابينة الوزارية في الحكومة الحالية غير كافية لأداء المهام.					
2	أجد بأنَّ مجلس الوزراء يطبق برنامجه الهيكلي والإصلاحي في الحكومة.					
3	أرى أنَّ عدد الأحزاب السياسية في الحكومة يربك المشهد السياسي في الدولة.					
4	إن أغلب المؤسسات الدستورية في الدولة مجردة من الصلاحيات أو عديمة الفائدة.					
5	هناك تنفيذ لبعض برامج العمل الحكومي تجاه المواطنين					
6	أرى أنَّ الدستور العراقي يمنح المواطن حق تشكيل المنظمات والجمعيات الأهلية.					
7	أجد أنَّ دور البرلمان شكلي لا يترقى إلى مستوى المسؤولية تجاه المواطن.					
8	لم يعالج البرلمان أي أزمة من الأزمات التي تمر بها الدولة أو المواطن.					
9	إنَّ أغلب مصادر معلوماتك السياسية تأتي من القنوات الإخبارية المحلية والدولية.					

10	هل ترى أنَّ الحكومة لها برنامج الأولويات واستراتيجية في تنفيذ مشاريع التي تخدم المواطن.					

تحديد مستوى المشاركة السياسية للمواطن(السلوك الانتخابي).

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة
1	ترغب بالحصول على بطاقة الناخب من المراكز المخصصة للانتخاب					
2	تثق بنتائج العملية الانتخابية العديدة التي أجريت في العراق.					
3	تشارك في الانتخابات لاختيار أعضاء البرلمان وأعضاء المجالس المحلية الأخرى العراق.					
4	لديك ثقة بالأحزاب السياسية العراقية المنفذة بالسلطة.					
5	ترغب بالانضمام إلى الأحزاب السياسية الموجودة في العملية السياسية.					
6	اعتقد أنَّ برنامج الأحزاب السياسية بالسلطة يطابق مع الطموحات في تغيير المجتمع نحو الأحسن.					
7	أجد أنَّ الأحزاب السياسية تعبر عن مشاكلك واهتماماتك وأفكارك.					
8	تستوعب الحكومة تعبيرك عن مشاعرك بالمظاهرات والاعتصامات ضد سياسة الدولة.					
9	أرى أنَّ في الحكومة الحالية احترام لحقوق الإنسان في العراق.					
10	أثق بالمناقشات البرلمانية وقدرتها على تجاوز محن العراق وأزماته.					

تقدير ثقة المواطن بالحكومة.

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة
1	أرى المصداقية في حديث رئيس مجلس الوزراء في تنفيذ برنامجه الحكومي.					
2	أجد أنَّ أعضاء الوزراء في الحكومة الجديدة بمستوى كفاءة عالية لإدارة الوزارة.					
3	ما مقدار ثقتك بالتصريحات والوعود التي قدمها الوزراء في تنفيذ برامجهم.					
4	أجد في تصريحات الوزراء مبالغة كبيرة من دون نتائج ملموسة.					
5	أرى أنَّ عمل البرلمان منصب لتحقيق أغراض الكتل السياسية غير مكترثين أو مبالين بمعالجة قضايا المواطن					
6	لا أثق بعمل أغلب الوزراء بالمؤسسات الدولة في تحقيق طموح المواطن.					
7	أجد المحسوبية والمنسوبية والمحاصصة في عمل دوائر الدولة.					
8	إنَّ تقدير الحكومة لأبناء الإقليات من أهم مصادر الثقة بها.					
9	الانتقاء والتهميش والإقصاء تزيد من وتيرة عدم الثقة بين المواطن والحكومة .					
10	ينتابني القلق بسب الحديث عن الحكومة والطريقة التي تدير بها البلد.					

تقدير ثقة الموطن بالسياسة العامة للدولة.

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة

1	هناك مستوى رضى وقناعة بشكل عام اتجاه السياسات الحكومية حول القضايا المحلية التي تهم المواطن.					
2	أرى عدم الرضى تجاه سياسية الدولة في إدارة الملفات الإقليمية في معالجة قضايا العراق.					
3	أجد أنَّ الحكومة تقوم بمعالجة كافة الأزمات والتحديات التي تواجه المواطن بكل شفافية.					
4	اعتقد أنَّ الحكومة تعمل جاهدة لمواجهة الأفكار المتطرفة والغزو الثقافي بشتى الوسائل للحفاظ على القيم الأصيلة للمواطن.					
5	تعمل الحكومة على ترشيد الإنفاق الحكومي ليتناسب مع الإمكانيات المالية المتاحة المواطن.					
6	هل جد أنَّ الحكومة تسعى دائماً إلى الاستثمار والدعم لأجل نمو اقتصاد البلد.					
7	اعتقد أنَّ الدولة تقوم على الإصلاح الضريبي والجمركي لترفع عن كاهل المواطن أي نفقات زائدة.					
8	تقوم الحكومة بدعم أغلب القطاعات الخدمية للمواطنين في المحافظات العراقية.					
9	تحاول الحكومة في عملها تحقيق العدالة والإنصاف بين كافة شريح المجتمع من دون تمييز أو عنصرية.					
10	أرى أنَّ سياسة الدولة العامة تستحق الإعجاب والتقدير.					

تقدير درجة المساءلة الحكومية والشفافية.

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة
1	تمتاز الحكومة بالشفافية وعدم التمسك النخب الحاكمة بالسلطة .					

2	اعتقد أنَّ الحكومة نجحت بشكل كبير في حل معظم القضايا المجتمعية بشفافية مثل تمكين المرأة وتكافؤ الفرص والتعينات...إلخ.					
3	تؤمن بتغيير قانون الانتخابات ليضمن انتخابات نزيهة وحرة وخالية من التزوير.					
4	أرى أنَّ الحكومة جادة في القضاء على الفساد المستشري في المؤسسات الدولة.					
5	عدم انتقاء مواضيع المساءلة والعدالة بشفافية وازدواجية في تطبيقها على المجتمع.					
6	تفعيل دور المؤسسات والمنظمات في تفعيل نشر ثقافة الشفافية والمساءلة في المجتمع.					
7	تفعيل الإجراءات القانونية والعقوبات الرادعة بحق الفاسدين والسراق .					
8	حماية وتكريم المواطنين الذين يكشفون الفاسدين ويحاربونه .					
9	معايير الشفافية قائمة على المصداقية والإفصاح والوضوح والمساءلة.					
10	مشاركة المواطنين يزيد من الشفافية وتقليل المساءلة والشفافية .					

درجة الاستقرار السياسي.

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	
1	محاولة الحكومة باستمرار لتحسن الوضع الأمني وتعمل على الاستقرار الإقليمي والدولي.					
2	إنهيار النظم والقوانين السياسية والاجتماعية من مظاهر عدم الاستقرار.					
3	أجد أنَّ الدستور العراقي الحالي هو ضمان لحل جميع المشكلات التي تواجهه المواطن					
4	تعمل الحكومة على تحقيق الإصلاح السياسي المنشود لضمان أعلى درجات المشاركة الشعبية.					

5	أجد أنَّ سياسة الحكومة ضعيفة لا تخدم لمعالجة أي قضية على المستوى المحلي					
6	تغلغل بعض الأجهزة والفصائل المسلحة في عمل الدولة يخلق حالة اللاستقرار .					
7	الاحتقانات العشائرية والطائفية والقومية تؤدي إلى الفوضى والخراب .					
8	اعتماد الهوية الوطنية المميزة والموحدة من بوادر الاستقرار الدائم .					
9	التبادل السلمي للسلطة يرسخ بناء الدولة واستقرارها.					
10	الفصل بين السلطات وعدم التداخل فيما بينها ينمي الاستقرار السياسي للبلد.					

درجة تقبل المواطن.

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة
1	أشعر بالارتياح والطمأنينة لسياسة الحكومة في توفير أغلب احتياجات المواطن.					
2	مشاركة المواطنين بقرار الدولة تعزز من تقبل بها.					
3	أرى أنَّ الحكومة تعمل على تعزيز العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية.					
4	احترام حقوق الإنسان من أهم شروط بناء الثقة للمواطن.					
5	اعتقد أنَّ الحكومة فشلت في أداء مهامها في معالجة القضايا الخدمية للمواطن.					
6	الاعتراف بالمكونات الاجتماعية بانتماءاتهم المختلفة ينمي تقه وتقبل المواطن .					
7	أرى أنَّ صنع القرار السياسي مصادر في البلد والمواطن ليس له أي دور في بنائه.					

8	معايير العدالة والمساواة من مصادر التعايش المجتمعي السليم والهادئ.					
9	نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر من أدوار الحكومة الأساسية.					
10	تطبيق القوانين دون تمايز على الجميع يعزز من ثقة المواطن بنفسه وحكومته.					

تقييم الأداء الحكومي.

ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة
1	فقدان السيادة الوطنية والقرارات الوطنية في الأداء الحكومي.					
2	الترهل الوظيفي الكبير في القطاع الحكومي وعدم الانفتاح على القطاع الخاص .					
3	أرى أنَّ الحكومة فشلت في أداء واجباتها في تحسين مستوى المعيشة للمواطن(معالجة الفقر، الحد من البطالة، الضمان الاجتماعي ،الرعاية الاجتماعية، مواجهة العنف).					
4	أؤيد بأنَّ الحكومة نجحت في تحقيق الإصلاح التشريعي في البلاد.					
5	تمسك النخب الحاكمة بالمحاصصة الطائفية والقومية					
6	العمل على تطوير مؤشرات أداء الحكومة واعتماد الشفافية والنزاهة والكفاءة .					
7	عدم الوضوح في العلاقات الدولية والخارجية للحكومة .					
8	غياب الرقابة والسيطرة النوعية على جميع مفاصل الحياة الاجتماعية .					
9	تفشي الفساد الإداري والمالي في مفاصل الحكومة والبيروقراطية.					

10	جودة نظم المحاسبة القانونية والدستورية في الأداء الحكومي.					